الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
رقم: .....

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطالب:

- مصعب بزاف

تحت عنوان:

دور السياسة المالية في الحد من البطالة

لجنة المناقشة:

د.	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيســا
د. نور الدين قدوري	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا و مقررا
د.	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال الله تعالى "ولئن شكرتم لأزيدنكم"

أول حمد نحمد الذي تتم بفضله تتم الصالحات وأعظم شكر

هو شكر الذي سجدت له الكائنات..

أحمده سبحانه على حسن توفيقه لإتمام هذا العمل راجين

أن يجعله في ميزان الحسنات وما التوفيق إلا بالله....

قال تعالى "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة"

الشكر للوالدين الكريمين جمعني الله وإياهما في جنات الفردوس.. الذين أتما رسالتيهما على أكمل

وجه وتوليانني بالرعاية والتوجيه في معارج الايمان والعلم... أمي وأبي

حفظهما الله ورعاهما وأطال في عمرهما

أتقدم بأسمى عبارات الشكر وأخلصها إلى الأستاذ المشرف الدكتور "قدوري نور الدين"

الذي كان له الفضل الكبير بعد الله عز وجل في المتابعة والإشراف على هذا العمل

الذي لم يبخل علي بتوجيهه ونصحه فجزاه الله خيرا ....

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل لأخي العزيز حمزة خلافي

الذي لم يبخل علي بالمساعدة والنصح.

أتوجه بالتحية والشكر إلى كافة أساتذتي في كامل مشواري الدراسي ونخص بالذكر

أستاذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة

إلى اعضاء لجنة مناقشة هذه المذكرة على قبولهم تحكيم هذا العمل وتشريفهم

لنا بذل كل من اعاننا من قريب او بعيد لإنجاز هذا العمل المتواضع.

كما لا ننسى ان نشكر كل من ساهم في

تعليمنا حتى وصلنا الى هذا المستوى.

مصعب بزاف
مصعب بزاف

إهـــــــــــداء

الحمد لله أولا الحمد لله ثانيا، والحمد لله دائما وأبدا

إلى من قال فيهما الرحمن "**وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا**"

إلى التي سهرت لأجلي ومنحتني السعادة إلى مثال الحب والتضحية إلى الوجه الطافح حبا وجمالا وحنانا ورمز العطف والأمل الى القلب الأبيض والأمل المشرق الذي لا يغيب ضوءها المنير إلى من تمنت لي الخير كله

إليك ازكى العبارات يا أمي الغالية.

إلى من أنفق الغالي والثمين لأجلي إلى النفس العزيزة على قلبي إلى القلب الحنون الذي أعتز به والأعز لا لي من دونه، إلى يا من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة السعادة الطريق العلم

إلى القلب الكبير اليك أجمل كلمات يا أبي العزيز.

إلى من يعجز اللسان عن وصفهم ويرتاح القلب بوجودهم إلى الأعمدة التي أرتكز عليها إخوتي وأخواتي حفظهم الله وإلى كل الأهل والأقارب من أعمامي وعماتي أخوالي وخالاتي وكل من قريب أو بعيد، إلى اصدقائي الذين عشت معهم اجمل لحظات والى كل من ساعدني من قريب او بعيد ولو بكلمه طيبة

إلى سندي في الدنيا ومن له الفضل علي بعد الله في كثير من الأمور إلى خالي "أحمد بزاف" حفظه الله ورعاه وأطال في عمره

إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي وشبابي إخوتي وكل الأقارب والأصدقاء

وإلى كل من أحببته في الله

إلى كل هؤلاء أهدي ثمره هذا المجهود المتواضع لهم جميعا.

مصعب بزاف

فهـــــرس
المحتويـــات

فهرس المحتويات

العنـــــــــــــوان	الصفحة
شكـــــــــر	
إهداء	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
مقدمة	أ – و
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية	
تمهيد:	08
المبحث الأول: ماهية السياسة المالية	09
المطلب الأول: تعريف السياسة المالية	09
المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية	11
المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية	12
المبحث الثاني: السياسة المالية في الفكر الاقتصادي	14
المطلب الأول: السياسة المالية عند الكلاسيك	14
المطلب الثاني: السياسة المالية عند الكينزيين	15
المطلب الثالث: السياسة المالية عند النقديين	15
خلاصة الفصل	17
الفصل الثاني: الإطار النظري للبطالة	
تمهيد	19
المبحث الأول: ماهية البطالة	20
المطلب الأول: تعريف البطالة	20
المطلب الثاني: أسباب البطالة	21
المطلب الثالث: طرق قياس البطالة	22
المبحث الثاني: البطالة في الفكر الاقتصادي	25

المطلب الأول: البطالة عند الكلاسيك	**25**
المطلب الثاني: البطالة عند الكينزيين	**26**
المطلب الثالث: البطالة عند النقدويين	**27**
خلاصة الفصل	**29**
الفصل الثالث: أثر السياسة المالية على الحد من البطالة	
تمهيد:	**31**
المبحث الأول: العلاقة بين السياسة المالية والبطالة في الفكر الاقتصادي	**32**
المطلب الأول: العلاقة بين السياسة المالية والبطالة في الفكر الكلاسيكي	**32**
المطلب الثاني: العلاقة بين السياسة المالية والبطالة في الفكر الكينزي	**34**
المطلب الثالث: العلاقة بين السياسة المالية والبطالة في الفكر النقدوي	**39**
المبحث الثاني: دراسة العلاقة بين السياسة المالية والبطالة في الجزائر خلال 2001-2019	**43**
المطلب الأول: السياسات المالية المتبعة خلال فترات مختلفة 2001-2019	**43**
المطلب الثاني: مؤشرات البطالة خلال فترات الدراسة 2001-2019	**53**
المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين السياسة المالية وتأثيرها على تدنية معدل البطالة خلال فترات الدراسة في الجزائر	**56**
خلاصة الفصل	**63**
الخاتمة	**65**
قائمة المراجع	**69**
الملخص	**73**

قائمة الجـداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العـــــــــنوان	الصفحة
(01)	مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	44
(02)	الإصلاحات المصاحبة لتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	45
(03)	تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009	47
(04)	مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014	50
(05)	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2016	52
(06)	تطور حجم العمالة ومعدل البطالة 2005-2009	54
(07)	تطور حجم العمالة النشطة والعاملة ومعدل البطالة 2005-2009	55
(08)	تطور حجم العمالة النشطة والعاملة ومعدل البطالة 2010-2014	56
(09)	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2001-2004	57
(10)	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2005-2009	58
(11)	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2010-2014	59
(12)	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2015-2016	60

قائمة الأشكال

الرقم	العـــــــــنوان	الصفحة
(01)	تطور النمو الاقتصادي	47

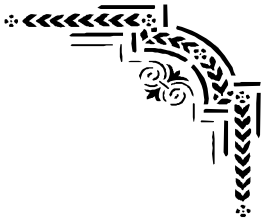

مقدمـــــــــة

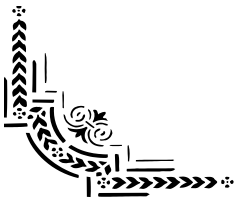

تمهيد

تحتل السياسة المالية مكانة هامة من بين السياسات الأخرى، لأنها تستطيع أن تقوم ب تحقيق عدة أهداف أي اقتصاد، وذلك بفضل أدواتها المعتمدة والتي تعد من أهم أدوات السياسة الاقتصادية في تحقيق الأهداف المرتبطة بها، وبالتالي القضاء على المشاكل التي تحول دون تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وتعد البطالة أحد الاختلالات الاقتصادية التي تصيب الدول النامية منها والمتقدمة، كما تعتبر أيضا أحد المؤشرات الرئيسية التي لها تأثير كبير على الوضع الاقتصادي الدولي، فمعدل البطالة المرتفع يعبر عن وجود اختلال في الاقتصاد الكلي، ويخلف آثارا اقتصادية واجتماعية أبرزها انتشار الفقر، وترتبط البطالة ارتباطا وثيقا بالتخلف ومشكلة القصور الإنتاجية وتدني المستوى المعيشي، لذلك اهتم العديد من الاقتصاديين بدراسة الظاهرة ومحاولة معالجتها والتخفيف من حدتها، فهي تمثل إحدى القضايا الرئيسية التي تواجه المجتمع والتي تنال اهتماما واسعا على المستويين النظري والتطبيقي فلا تكاد تخلو السياسة الاقتصادية، وبرامج الحكومات من محاولة التخفيف من حدتها والقضاء عليها بواسطة حزمة من السياسات الاقتصادية تأتي في مقدمتها السياسة المالية.

وقد تبنى الاقتصاد الجزائري خلال الفترة ما بين 2001-2019 عدة برامج اقتصادية تضمنت مبالغ مالية ضخمة كان هدفها الأول هو النمو الاقتصادي عن طريق إنجاز مشاريع البنية التحتية وزيادة التشغيل، معتمدة في ذلك على التوسع المالي والذي يحمل أفكار كينز غير أن الاختلاف كان طبيعة الاقتصاد، حيث تمثلت في برامج الإنعاش الاقتصادي، وهذا بزيادة الإنفاق العام وتقديم تحفيزات ضريبية من أجل توفير مناصب شغل عن طريق زيادة الطلب الكلي الفعال، والذي بدوره يؤدي إلى زيادة العرض الكلي، ومنه التخفيض في معدل البطالة.

1-الإشكالية:

ومن خلال ما سبق ونظرا لأهمية السياسة المالية وأدواتها في معالجة مشكل البطالة يتم طرح الإشكالية التالية:

"ما هو دور السياسة المالية في الحد من مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة؟"

2- الأسئلة الفرعـــية:

من أجل معالجة هذه الإشكالية والإلمام بموضوع الدراسة، تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي العلاقة النظرية بين السياسة المالية والبطالة؟
- ما هو نوع السياسة المالية المتبعة في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة؟
- ما هو واقع البطالة وأسبابها في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة؟

3-**الفرضيات:**

من خلال التساؤلات السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- العلاقة النظرية بين السياسة المالية والبطالة هي علاقة غير مباشرة؛
- تبنت الجزائر سياسة مالية توسعية خلال فترة الدراسة وذلك من بتبني مشاريع تنموية تضمنت مبالغ مالية ضخمة؛
- ترجع أسباب البطالة في الجزائر إلى ضعف القطاع الخاص وأثار المزاحمة.

4-أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحليل أدوات السياسة المالية ودورها في معالجة مشكلة البطالة؛
- الوقوف على حقيقة وواقع البطالة في الجزائر؛
- التعرف على الإجراءات المتبعة من طرف الدولة خلال البرامج التنموية المقدمة للحد من البطالة.

5-أهمية الدراسة:

يكتسي البحث أهمية من خلال الموضوع الذي يعالجه والذي يتعلق بدور السياسة المالية في الحد من البطالة والتي تكمن في الاعتبارات التالية:

- جاءت الدراسة لتبين واقع السياسات المالية المتبعة ومؤشرات البطالة من خلال القوة العاملة والمشتغلة والعاطلة في الجزائر وتحليلها.
- توالي المشاكل على الاقتصاد الجزائري مما يستوجب إعطاء أهمية بالغة لأدوات السياسة المالية والعمل على التقيد بالأهداف المسطرة لتحقيق النمو الاقتصادي وذلك بتقليل معدلات البطالة.

6-دوافع اختيار الموضوع:

هناك العديد من الدوافع التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع من بينها:

- طبيعة الموضوع ضمن التخصص؛
- الأهمية التي يحظى بها هذا الموضوع في الوقت الراهن؛
- مشكلة البطالة التي تعاني منها الجزائر خاصة بعد انهيار أسعار المحروقات الأمر الذي يجعل الموضوع خصبا لعملية البحث؛

7-حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: حددت الفترة الزمنية للدراسة من 2001 إلى 2019.

الحدود المكانية: تمثلت في الاقتصاد الجزائري.

الحدود الموضوعية: تقتصر على السياسات المالية المتبعة وبرامج الإنفاق ومدى مساهمتها في معالجة مشكلة البطالة.

8-المنهج المتبع في الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية والتساؤلات السابقة ونظرا لطبيعة الدراسة وتحقيقا لأهدافها اعتمدت على:

المنهج الوصفي: في وصفنا لدراسة والتعريف عن السياسة المالية ودورها في الحد من البطالة وذلك في الفصلين الأول والثاني

المنهج التحليلي: بهدف تحليل الإحصائيات البيانات الرقمية الرسمية الصادرة عن مختلف الهيئات.

9-الدراسات السابقة

- دراسة بوالكور نور الدين، **محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) في إطار نموذج ARDL** ، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، الجزء الثاني، جوان 2018.

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل والمتغيرات الاقتصادية المؤثرة على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2016 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة، وتوصلت الدراسة في الأخير إلى أن محددات البطالة في الجزائر على المدى القصير تتمثل في أسعار البترول، معدل التضخم، الإنفاق الحكومي، أما المحددات في الأجل الطويل فهي إضافة لما سبق الناتج المحلي الإجمالي والعرض النقدي بالمفهوم الضيق.

- دراسة حكيم خلفاوي ومحمد عوامر، **تقدير العلاقة الديناميكية بين السياسة المالية والبطالة في الجزائر باستخدام نماذج الفجوات الزمنية المتباطئةARDL**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد01، 2019.

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة الديناميكية ما بين السياسة المالية والبطالة في الجزائر، وتوصلت الدراسة في الاخير إلى أن للسياسة المالية دور مهم في مكافحة البطالة في الجزائر حيث ترتبط عكسيا مع الإنفاق الحكومي، وتكون علاقة طردية مع المداخيل الضريبية في الاجلين القصير والطويل، كما جاءت النتائج لتقر بوجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج باستخدام منهج اختبار الحدود.

- دراسة صلاح الدين، كروش **أثر أدوات السياسة المالية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000-2018**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 07، العدد01، 2022.

هدفت الدراسة إلى معالجة إشكالية تحليل وقياس أثر أدوات السياسة المالية على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018، وذلك من خلال استعراض الإطار النظري لمتغيرات الدراسة وتحليل أهم التطورات والادوات المالية خلال فترة الدراسة، وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير محدود لبعض أدوات السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة على معدل البطالة في الجزائر وذلك لطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يبقى رهين بمدى تحسن أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

10- صعوبات الدراسة:

لقد واجهتني مجموعة من الصعوبات التي حالت دون إتمام بحثي في وقت مبكر، ومن بين هذه الصعوبات:

- تضارب الإحصائيات والأرقام في مختلف المصادر.

11-هيكل الدراسة:

من أجل المحافظة على التسلسل المنطقي والتدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول، حيث تناولنا في **الفصل الأول الإطار النظري للسياسة** المالية، وبدوره ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

المبحث الثاني: السياسة المالية في الفكر الاقتصادي

أما فيما يتعلق **بالفصل الثاني** "**الإطار النظري للبطالة**" فقد تم تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول: ماهية البطالة

المبحث الثاني: البطالة في الفكر الاقتصادي

أما فيما يتعلق **بالفصل الثالث أثر السياسة المالية على الحد من البطالة** فقد تم تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول: العلاقة بين السياسة المالية والبطالة في الفكر الاقتصادي

المبحث الثاني: دراسة العلاقة بين السياسة المالية والبطالة في الجزائر خلال 2001-2019

الفصل الأول:

الإطار النـــــظري للسياسة المـــالية

تمهيد:

تحتل السياسة المالية أهمية كبيرة من بين السياسات الأخرى المكونة للسياسة الاقتصادية، وهذا نظرا لمساهمتها الكبيرة في تحقيق الأهداف المسطرة باعتبارها وسيلة تمكن الدولة من خلالها تتدخل في الاقتصاد الوطني من أجل التأثير على المستوى الدخل الوطني ومجرى النشاط الاقتصادي.

وتسعى كل الدول سواء المتقدمة منها أو النامية إلى دفع عجلة النمو من خلال سياساتها المختلفة، ويعتبر تخفيض معدلات البطالة من أهم العوائق التي يجب تخطيها ويتم هذا من خلال التخطيط المحنك، وبما أن السياسة المالية عبارة عن أداة في يد الدولة يمكن لها استعمالها في التأثير على النشاط الاقتصادي فإن توجيهها سيكون من منطلق تحقيق هذه الأهداف وذلك من خلال التأثير على أدوات مختلفة لهذه السياسة.

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

لقد تجلى دور الدولة في الاقتصاد عبر العصور بالانسحاب أحيانا والتدخل المباشر في الشؤون الاقتصادية أحيانا أخرى، فالفكر الكلاسيكي الذي ساد إلى غاية نهاية العشرينات من القرن الماضي كان يتبنى حياد الدولة، تاركة الاقتصاد الخاص ينشط بحرية تامة معتمدة قانون اليد الخفيفة لأدم سميث والمنافسة التامة..... إلخ.

كل هذا للوصول إلى توازن السوق، لكن الأزمات المتوالية التي عرفها الاقتصاد الرأسمالي، خاصة أزمة الكساد العالمية في 1929، أثبت قصور الفكر الكلاسيكي، فظهرت أفكار تنادي بتدخل الدولة في الحياة الإقتصادية، ومن بين الأفكار الشهيرة في هذا الاتجاه نجد أفكار "جون مينارد كنز" الذي أعطى أهمية تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية من خلال السياسة المالية.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية

تعرف السياسة المالية بأنها إحدى فروع السياسة الإقتصادية وتهدف إلى استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب لتحقيق الأهداف الإقتصادية والتي من أهمها تحقيق مستوى الناتج القومي الصافي عند مستوى التوظيف الكامل دون أن يصحب ذلك تضخم ويتمثل تأثير الحكومة في الطلب الكلي في السياسات التي تضعها الحكومة فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي، الضرائب، والمدفوعات التحويلية والتي عادة ما يتم استخدامها كأدوات لضبط النشاط الاقتصادي ويطلق عليه بالمجموع السياسة المالية.[1]

[1]– رفاه شهاب الحمداني، نظرية الاقتصاد الكلي، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، عمان،2014، ص: 259.

وهناك تعريف آخر لا يخرج عن مضمون التعريفات السابقة، ويوضح أن السياسة المالية هي تلك السياسات والإجراءات المدروسة والمعتمدة المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم الحكومة من ناحية بمستوى هيكل الإرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى.[1]

ولقد عرفت أيضا بأنها سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل هذه المصادر من جهة، ومن جهة أخرى كذلك تحديد الكيفية التي تستخدم لها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي والإنفاق العام، بحيث يمكن تحقيق الأهداف الإقتصادية والاجتماعية المنشودة للدولة، وتعد الحصيلة الضريبية في أغلب دول العالم هي المصدر الرئيسي للإيرادات العامة، لذا يمكن القول أن دور السياسة المالية تتمثل في إدارة الحكومة في فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتحصيلها إيرادات يتم إنفاقها في مجال الخدمات العامة للأفراد وخاصة الإنفاق الحكومي في مجالات رأس المال الاجتماعي، لذلك فإن السياسة المالية هي قيام السلطات العامة باستخدام إيرادات الدولة من الضرائب والقروض العامة.[2]

وتعرف أيضا بأنها سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر، هذا من جهة ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي (الإنفاق العام) بحيث تحقق الأهداف الإقتصادية والاجتماعية للدولة. [3]

---

[1] –Philip,A ,Klein, the Mangement of Market, Oriented Econmics A comparative Perspective Wads wor the Publishing company, Belont, California, 1973, p176.

[2]– رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2013، ص: 66.

[3]– إسماعيل عبد الرحمن، محمد حربي موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، ط1، دار وائل، عمان، 1999، ص: 165.

المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية

أصبح من الضروري بعد اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي، أن تعمل الحكومة على أن نشاطه مع نشاط الأفراد، وينسجم معه وتوحد الأهداف والجهود ولا تتعارض أو تتنافس بتباين، ولذلك أصبح لزاما على السياسة المالية أن تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد القومي ومن تحقيق الأهداف التاليــة:

1-تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تعتبر الظاهرة التي تربط فيها المعدلات المرتفعة من التضخم بمعدلات مرتفعة من البطالة ظاهرة جديدة زادت من أهمية الاستقرار في الدول المتقدمة والنامية على حد سوى وبصورة عامة، فإن السياسة المالية يجب أن تستهدف المحافظة على الأسعار في ظل معدلات منخفضة من البطالة في الاقتصاد المحلي، والمحافظة على الوضع المناسب لميزان المدفوعات.[1]

2- التخصيص الأمثل للموارد

يعتبر التخصيص المناسب لموارد المجتمع بين إنتاج السلع الخاصة والعامة قضية مهمة في القرار العام، وتتطلب اعتبارات الكفاءة أن تحقق التوازن عندما يتساوى مجموع المعدلات الحدية للاستبدال بين السلع العامة وبعض السلع الخاصة، مع المعدل الحدي للتحويل، وبمعنى آخر يجب أن ندفع بالإنفاق في القطاع العام في كل الاتجاه، حتى تتساوى القيم الاجتماعية التالية من الإنفاق مع التكلفة الاجتماعية الحدية للوحدة ذاتها، وهذه الاعتبارات تبدو نظرية جدا، أما في واقع التطبيق فإن القطاع العام يجب أن يوازن بصورة عامة بين مستوى سحب الموارد من الشعب والتي ينفقها على السلع الخاصة، وبين مزايا إنفاق هذه الموارد لعرض السلع العامة وكل هذا لتحقيق الرفاهية للمجتمع.[2]

[1]- محمد نجاة الله صديقي، تدريس علم الاقتصاد الإسلامي (المالية العامة)، ط1، مطابع جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2007، ص: 18.

[2]-محمد نجاة الله صديقي، مرجع سابق، ص: 18.

3-التوزيع الأمثل للدخل

يعتبر توزيع الدخل من أهم أهداف السياسة المالية، بل لعله يفوقها جميعا وهذا لأن توزيع الدخل أهمية الكبرى في تحديد الفئات أو الطبقات التي تمت السيطرة على الاقتصاد الوطني، خاصة تحت ظل نظام الرأسمالي، أين كان ينحصر النشاط الاقتصادي في منظمي المشروعات الكبرى وأولئك الذين استطاعوا من مداخيلهم المرتفعة أن يستثمر في مختلف الميادين.

ولهذا تعمل الحكومة على تكييف نمط توزيع الدخل عن طريق إحداث تغيرات في أنواع ونسب الإنفاق وكذا الضرائب التي تحصل من مختلف شرائح الدخل، فيمكن مثلا العمل على زيادة نسبة الدخل التي تؤول إلى الأفراد ذوي المداخيل الدنيا، وذلك بتخفيض نسبة الضرائب المفروضة عليهم أو زيادة الانفاقات التي تعمل بصفة مباشرة على تحسين دخلهم.[1]

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية

هناك نوعان من أدوات السياسة المالية هما:[2]

أ- الأدوات التلقائية: حيث تقوم بتحقيق أهداف السياسة المالية بطريقة ذاتية دون تدخل مباشر من الحكومة.

ب- الأدوات المقصودة: وهي التي تحتاج إلى التدخل من قبل واضعي أو راسمي السياسات الإقتصادية.

ويشمل النوع الأول من الأدوات التلقائية للسياسة المالية ما يلي:

- الضرائب التصاعدية وهي التي تزيد مع زيادة التدخل وتنخفض بانخفاضه؛
- المدفوعات التحويلية من الحكومة إلى القطاع العائلي في شكل إعانات ومساعدات؛

[1]- صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي (دراسة المفاهيم والأهداف والأولويات)، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006، ص: 499.

[2]- الدكاترة محمود الوادي، إبراهيم خريس-نضال الحواري- ضرار العتيبي، الأساس في علم الاقتصاد، ط1 الطبعة العربية، (عمان- الأردن: دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، 2007)، ص 313-314.

- سياسات الدعم وتشمل دعم قطاع المزارعين خاصـــــة.

أما الأدوات المقصودة للسياسة المالية والتي تتطلب دخول الحكومة نشاطات معينة من أجل تحقيق بعض الأهداف الإقتصادية، وتتمثل فيما يلي:

1- الإنفاق العام والضرائب

حيث يعتبر الإنفاق العام والضرائب سياستان متلازمتان بحيث أنه في حال وجود تضخم تزيد الحكومة معدلات الضرائب أو تخفض معدلات الإنفاق أو كلاهما معا، والعكس تماما في حالة الكساد، تزيد الدولة من الإنفاق الحكومي أو تخفض معدلات الضرائب أو كلاهما معا.

2- الموازنة العامة

ويقصد بها موازنة الدولة بين إيراداتها ونفقاتها بهدف التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، بحيث تزيد الدولة الإنفاق في حالة الانكماش وتخفضه في حالة التضخم، فتحقق الموازنة عجزا في حالة الكساد وفائضا في حالة التضخم.

3- الدين العام (الاقتراض)

وهي الأموال التي تفرضها الدولة من المواطنين مقابل أسعار فوائد مرتفعة تكون في العادة أعلى من السعر السائد، أومن المصارف حيث تقترض الدولة من البنوك التجارية عن طريق دخول البنك المركزي كممثل للدولة إلى السوق المالي بائعا للسندات الحكومية.

المبحث الثاني: السياسة المالية في الفكر الاقتصادي

لقد مر الفكر المالي في تطوره بحثا في السياسة المالية بمراحل عديدة، تبعا لتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي من الدولة الحارسة إلى الدولة المنتجة، وقد كانت السياسة المالية في البداية سياسة مجايدة، ثم انتقلت إلى سياسة مالية لها دور في النشاط الاقتصادي بمجيء جون مينارد كينز ومع ظهور أزمة الكساد الاقتصادي الكبير العالمي سنة 1929.[1]

المطلب الأول: السياسة المالية عند الكلاسيك[2]

كانت النظرية المالية التقليدية نتيجة منطقية تعكس فلسفة المذهب الاقتصادي التقليدي الذي يقوم على قانون ساي للأسواق، ومدلول اليد الخفية لآدم سميث وبيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الإقتصادية والمنافسة التامة، فقانون ساي للأسواق والذي عادة ما يصاغ في العبارة الشهيرة" العرض يخلق الطلب المساوي له" وجوهر قانون ساي هو الاعتقاد بأن النظام الاقتصادي الحر يخلو من العوامل الذاتية ما يضمن له دائما ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي يتم عنده استغلال كل طاقته الإنتاجية، وتفسير ذلك أن عبارة قانون ساي تؤكد علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج والإنفاق، فأي زيادة في الإنتاج (العرض) سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي.

كما أن الاقتصاديين الكلاسيك أمثال" دافيد ريكاردو" " وجون ستويرت ميل " و" ألفريد مارشال" يؤمنون بميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة، وعند مستوى التشغيل الكامل دائما، ولكي نضمن هذه النتيجة، فلا بد من الحيلولة دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لأن تد الدولة في النشاط الاقتصادي سيعوق الخاص عن التصرف

---

[1]– غزالي ظريفة، مسار السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط دراسة تحليلية للفترة (2010– 2017)، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 45 قالمة، السنة الجامعية 2018/ 2019، ص 6.

[2]– تواتي طارق – كوت حمزة– رداد علي، دور السياسة المالية في معالجة البطالة بالجزائر لفترة (2000–2016)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، 2017–2018، ص 25.

بحرية تامة، وسيحرم القطاع الخاص من رؤوس الأموال اللازمة لزيادة الإنتاج وتنمية الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: السياسة المالية عند الكينزيين

بعد أن سادت النظرية الكلاسيكية لفترة طويلة من الزمن وما أملته على السياسة المالية من دور محدود وقاصر، فإن التطورات الكبيرة السياسية والاقتصادية التي أحاطت بالعالم في الثلاثينات وأربعينات من القرن الماضي، المتمثلة في الكساد العالمي، والحرب العالمية الثانية أدت إلى تغيير بعض المعتقدات في الدول الرأسمالية، حيث بدأت الدعوة إلى مزيد التخيل الحكومي في الحياة الإقتصادية في محاولة الحد من الآثار المترتبة عن هذه الظروف ولقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة التدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي.

- افترض كينز أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائيا كما اعتقد الكلاسيك، وإنما من ضرورة تدخل الدولة باستخدام الدولة السياسية الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المنشود.
- ومنه كانت النظرية الكينزية نقطة تحول في الفكر الاقتصادي والسياسة المالية، وقد بدأ التحليل الكينزي ينقد التحليل التقليدي ورفض قانون ساي للأسواق الذي يتضمن أن عرض التشغيل والإنتاج إنما يتوقف على الطلب الكلي الفعال، وأن الطلب لا يتحدد تلقائيا عند مستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية.[1]

المطلب الثالث: السياسة المالية عند النقدويين

أحرزت وجهة نظر النقوديون نفوذا واسعا في أواخر السبعينات من القرن الماضي وخصوصا بعد أن ساد الاعتقاد بأن سياسات تحقيق الاستقرار الكينزية قد أخفقت في احتواء التضخم الركودي في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات التضخم والبطالة وبنسب عالية إذ اعتقد النقديون وضعوا السياسة بأن السياسة النقدية هي الأمل لوضع سياسة فعالة ومضادة للتضخم،

[1]–تواتي طارق،كوت حمزة، رداد علي، مرجع سابق، ص26.

وأن السياسة المالية ليس لها اثر في المستوى العام للأسعار المالية ينطلق من موقفهم المعارض للتدخل القومي الواسع واعتقادهم بان الاقتصاد الحر الخاص هو اقتصاد مستقر لا يحتاج إلى تدخل حكومي واسع (إعادة الروح للنظرية الكلاسيكية) [1]

ويعتقد أنصار المدرسة النقودية أمثال(ملتن فريدمان وكارل برونو ملتزر وغيرهم) بأن اليد الخفية التي تحدث عنها آدم سميث يمكن أن تعود إلى العمل من جديد في ظل سياسة الحرية الاقتصادية التامة، وهم بذلك يقفون موقفا معارضا ضد أنصار مدرسة استخدام السياسة المالية كعجلة لتحقيق التوازن في النشاط الاقتصادي إذ يعتقد النقديون، إن تطبيق سياسة مالية توسعية بحثه "من لدن الحكومة من شأنه أن يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال مما يؤثر سلبا على الإنفاق الاستثماري الخاص وهذا ما يطلق عليه النقوديون بأثر المزاحمة"، وبذلك يقلل هذا الأثر من فاعلية السياسة المالية التوسعية الأن السياسة المالية هنا لا تؤدي سوء آثار توزيعية بين القطاع العام والخاص نظرا الأن زيادة النفقات الحكومية يصحبها غالبا انخفاض في النفقات الخاصة بالقدر نفسه وفي هذه الحالة لامعني بالمرة لتوسع في النفقات الحكومية سوء تأمين الدعم للتوسع الحكومي .

لكن نجد أن النقوديون وعلى رأسهم ملتن فريد مان يعارضون أي إجراءات تدخلية عبر السياسة المالية التي من شأنها أن تؤدي إلى تزايد العجز الحكومي، ثم التضخم الذي يمثل المشكلة الاقتصادية الرئيسية لهم ويحبذون سياسة القواعد أساسا السياسة الاقتصادية مشرين في ذلك لأهمية النصوص الدستورية محل حالة التوازن السنوي للموازنة لاعتقادهم بأن السياسة المقيدة هذه تسهم في تحديد الأسواق لممارسة نزعتها التصميمية الذاتية في مواجهة الاتجاهات الاقتصادية المعاكسة وهم بذلك يعبرون عن رغبتهم في العودة على الأسس التقليدية للسياسة المالية، وفي الوقت نفسه تمثل توجهات ومحاولات المدرسة النقودية لإحياء الجذور الفكرية للمدرسة الكلاسيكية.

[1]–مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس–سطيف–2012–2013، ص من 67 إلى68.

خلاصة الفصل:

إن مصطلح السياسة المالية كان ولا يزال محطة للمهتمين بالحياة الاقتصادية، كونها أداة من أدوات الدولة للتدخل والتحكم، وكذا التوجيه لمختلف قطاعاتها لهدف تحقيق التوازن على المستوى الداخلي والخارجي. فمن خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن السياسة المالية هي تلك الإجراءات المتخذة من الدولة لغرض التأثير على الاقتصاد الوطني، وذلك بالاعتماد على أدوات معينة، وتأخذ السياسة المالية شكلين رئيسيين وذلك تبعا لمتطلبات الاقتصاد، إما سياسة مالية توسعية أو سياسة مالية انكماشية.

الفصل الثاني

الإطار النظري للبطالة

تمهيد

تعد البطالة ظاهرة طبيعية في أي اقتصاد، حيث أنه من الصعب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل لكل أفراد القوة العاملة حيث تنال هذه الظاهرة اهتماما واسعا على المستويين النظري والتطبيقي نظرا لما تحمله من تطورات وتغيرات هامة في البناء الاقتصادي والاجتماعي، لهذا فأن الهدف من التقليل من البطالة ومعدلاتها بعد من أهم الأهداف الإقتصادية والاجتماعية.

المبحث الأول: ماهية البطالة

تظل البطالة من أهم القضايا الاجتماعية التي تعكر صفو حياة الأفراد من آن إلى آخر، ولا يغدو من سبيل المبالغة القول بأن الكثير من المشاكل الاجتماعية والجرائم اليومية التي تشهدها الشعوب تعود بجذورها عميقة إلى وجود مشكلة البطالة.

المطلب الأول: تعريف البطالة

تعرف منظمة العمل الدولية البطالة بأنها(كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى).[1]

ويقصد أيضا بالبطالة أنها حالة عدم توفر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه في مهنة تتفق مع استعداداته وقدراته وذلك نظرا لحال سوق العمل، ويستبعد من هذا حالات الإضراب أو حالات المرض أو الإصابة.[2]

وتعرف منظمة العمل الدولية البطالة بأنها تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل، وراغبين في العمل، وباحثين عن عمل لكنهم لا يجدون عملا.[3]

ويمكن تعريف البطالة بأنها وجود قوة عمل قادرة وراغبة في العمل وبأجر السائد دون أن تجد لها عملا، ويعتبر هذا النوع من أخطر أنواع البطالة، ولمعالجة هذا لابد من تدخل الدولة من خلال التدابير والسياسات المناسبة والفعالة.[4]

بحيث نجد تعريف اخر لمنظمة العمل الدولية تعرف العاطل على العمل بأنه: «كل من هو راغب في العمل وراغب فيه ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى .«–ومن خلال التعريف السابق نستنتج أن البطالة هي كل شخص قادر على العمل ويرغب فيه عند الأجر السائد ولكن لا يجدونه.

---

[1]– رجاء الربيعي، مرجع سابق، ص: 26.

[2]– محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003، ص 1.

[3]– حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط4، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 184.

[4]– محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الكلي، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013، ص 191.

المطلب الثاني: أسباب البطالة

تظهر البطالة بدرجات أو معدلات متفاوتة من بلد إلى آخر، وذلك حسب خصوصية وطبيعة الاقتصاد للبلد ويعود ظهورها إلى الأسباب التالية: [1]

1-**ارتفاع معدلات النمو السكاني:** أن ارتفاع عدد السكان دون القدرة على استغلالهم في عملية الإنتاج يؤدي إلى زيادة معدل البطالة، فالنمو السكاني يجبأن يرافقه نموا اقتصاديا مماثلا، وأن هذا المشكل تعاني منه أغلبية البلدان النامية.

2-**الكساد الاقتصادي:** هو مرحلة من مراحل الازمة الرأسمالية الناتجة عن عدم كفاية الطلب الفعال، الذي من مظاهره الازدياد الاكراهي للبطالة بسبب تراجع الإنتاج والافلاس الشامل للمنشآت الناتج عن عملية اعادة الهيكلة الإقتصادية وعليه التسريح الجماعي للعمال.

3- **تأثير والتعليم ومستوياته في سوق العمل:** عدم توافق بين احتياجات سوق العمل ومخرجات المؤسسات التعليمية ومحتواه أو درجة المهارة المطلوبة لأداء العمل وما هو ما يعرف بمستوى التأهيل.

4- **محدودية حجم القطاع الخاص:** عدم قدرته على تحقيق فرص العمل الكافية للباحثين عن العمل في المنطقة إذ تشكل القيود المباشرة والغير مباشره المفروضة على الاستثمار وعدم توافر للبيئة الإقتصادية والسياسية المناسبة وسيطرة الدول على الاقتصاد مشكلة أساسية أمام توسع هذا القطاع وقيامه بالدور الفعال في دفع عجلة التنمية وتوفير فرص العمل للأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد في أسواق العمل العربية.

[1]- أوكيلي إلهام، مساهمة السياسة النقدية في معالجة البطالة- حالة الجزائر- مذكرة نيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد نقدي ومالي، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان-، السنة الجامعية 2016-2017-، ص (لاتوجد).

المطلب الثالث: طرق قياس البطالة

للإحاطة بحجم وأبعاد مشكلة البطالة فأنه من المفيد حساب معدل البطالة والذي يشكل مؤشرا هاما يقيس نسبة عدد المتطلعين إلى قوة العمل باعتبار هذه الأخيرة العمال المتطلعين. وتختلف طريقة قياس البطالين من دولة لأخرى، باختلاف المعايير المعتمدة في ذلك، وتتمثل أهم أوجه الاختلاف فيما يلي:[1]

- الفئة العمرية المستخدمة في التعريف وذلك لتباين السن المحددة لقياس السكان النشطين اقتصاديا؛
- الفترة الزمنية للبحث عن العمل (أسابيع – أشهر)؛
- كيفية التعامل احصائيا مع الخريجين الجدد، والأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة أو ما يعرف بالعمالة الموسمية أو المؤقتة؛
- التباين في مصادر البيانات المستخدمة في قياس البطالة، وطرق جمعها وإلى جانب هذا فأن معدل البطالة هو المعيار الذي بواسطته تقاس البطالة اذ أنه يعبر عن عدد البطالين مقارنة بالفئة النشيطة، وتعرف الدول النامية الدول معدلات عالية للبطالة مقارنة بالدول المتطورة نظرا للاعتبارات التالية:
- ضعف فعالية الجهاز الإنتاجي من جهة، وعدم دقة واستقرار معايير قياس البطالة في هذه الدول بما في ذلك الجزائر.
- نقص البيانات لدى الجهات الرسمية إضافة إلى خلوها من الدقة في بعض الأحيان. فمثلا المعلومات التي تنشرها الحكومة تختلف عن المعلومات التي تمدنا بها المنظمات الدولية(البنك العالمي)، أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة للجزائر على سبيل المثال.

[1]– ناصر دادي عدون–عبد الرحمان العايب البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي الإقتصاد– من خلال حالة الجزائر–، ط1،(الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010)، ص 48–ص 49.

- إن الأنشطة التابعة للاقتصاد الموازي خاصة قطاع الخدمات في الإحصاءات الرسمية من شأنها أن تؤثر على البيانات المتعلقة بهذا القطاع في الدول النامية، والتي تتجه إلى الانخفاض في حقيقتها.
- وجود قطاع غير رسمي وهو عادة قطاع حصري يشمل صغار المستثمرين مثل: الحرفين، المحلات التجارية، المقاهي.... الخ.

وتتميز هذه الأنشطة بخاصية الوظيفة والتوظيف (employment, and job)، حيث لا يدخل هذا القطاع في البيانات التي تصدرها المنظمات الإحصائية في الدول النامية، فلا يؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم حجم العمالة في هذه الدول.

وعلى العموم فأن لمعدل البطالة أهمية كبيرة باعتباره يقيس حجم العمالة ويعطي صورة شاملة عن وضعية البطالة كما يسمح ايضا بتنبؤ بحجمها منها في المستقبل اعتمادا على السنوات الماضية في ظل ثبات نسبي لشروط حسابه، الشيء الذي يساعد الجهات المختصة بالتوظيف على الاخذ التدابير اللازمة عند اعداد الخطط الإقتصادية.[1]

ينطلق العمل في قياس معدل البطالة من معرفة قوة العمل التي يقصد بها جميع الافراد العاملين والعاطلين القادرين والراغبين والباحثين عن العمل عند الاجر السائد في المجتمع بمعنى أن:

قوه العمل= تساوي حجم العمالة + حجم البطالة.

تجدر الإشارة إلى أن نسبة حجم مجموعة المشتغلة إلى حجم الاجمالي للقوى العاملة تعطينا معدل التوظيف، بينما حجم غير المشتغلين إلى حجم الاجمالي للقوى العاملة بمثل معدل البطالة، كما تبين العلاقة التالية:

- عدد العاطلين عن العمل؛
- معدل البطالة= × 100؛
- حجم قوة العمل (العاملون+ العاطلون).

[1]– ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سابق، ص 50.

تسعى الحكومات إلى تقليص معدلات البطالة ورفع معدلات التشغيل لأن معدلات البطالة تعتبر مقياسا لمدى نجاح أو فشل حكومات، التي ترتبط بصفة كبيرة بحجم النشاط الاقتصادي في البلد، حيث ترى معدلات البطالة في فترات الركود الاقتصادي وتنخفض في فترات الازدهار أو الانتعاش، ولو أن التطور تكنولوجيا حاليا له تركيز في تطور معادلات البطالة رغم الانتعاش الاقتصادي.[1]

إن حجم البطالة يساوي إلى الفرق بين السكان النشطين والسكان المستغلين.

$$STR= PA-E$$

إن القانون أعلاه يمكن كتابته بالطريقة التالية:

$$STR= TA\ (PAT)- E$$

حيث:

TA: معدل النشاط

PAT: حجم السكان في سن العمل

يمكن البرهان على أن التغير في مستوى البطالة يكون مساويا إلى:

$$STR^2 = (\ TA\times\ PAT^2) +(TA^2\times PAT) + (TA^2\ x\ PAT^2)- E^2 \longrightarrow (2)$$

إن العلاقة السابقة تحتوي على أربعة حدود ونمثل العوامل المؤثرة في تغيير مستوى البطالة:

- **الحد الأول:** عبارة عن التغير في حجم السكان في سن العمل مع ثبات معدل النشاط وهذا الحد يمثل العامل الديمغرافي.
- **الحد الثاني:** عبارة عن التغير في معدل النشاط مع ثبات حجم السكان في سن العمل وهذا الحد يمثل العامل السوسيولوجي أو الاجتماعي.[2]

[1]– فرحات غول، مدخل إلى الاقتصاد، ط1، (القبة القديمة_ الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2017)، ص 130.

[2]– مقدم سلمان_ أميرة عبد الله، البطالة والتضخم حالة الجزائر 2000– 2015، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان، سنة التخرج 2015– 2016، ص 23.

المبحث الثاني: البطالة في الفكر الاقتصادي

لقد تعددت تغيرات البطالة والحلول المقترحة لمواجهتها بتعدد المدارس والاتجاهات الإقتصادية، بذلك اختلفت السبل والطرق الكفيلة لتجاوز هذه المشكلة التي ارتبطت أساسا بالدورة الإقتصادية لما تعرفه من تطلبات تؤثر على حجم النشاط الاقتصادي والذي هو بمثابة محرك الحقيقي للتنمية الصحيحة التي يديرها ويسيرها الامن البشري بالدرجة الأولى.

المطلب الأول: البطالة في الفكر الكلاسيكي

يركز الكلاسيك في تحليلهم على المدى الطويل، حيث يربطون البطالة بالمشكلة السكانية وبتراكم رأسمال والنمو الاقتصادي والطاقات الإنتاجية العاطلة في الإقتصاد كما يرتكز اهتمامهم بالبعد الاجتماعي والسياسي للظاهرة الاقتصادية، ويؤمن الكلاسيك بمبدأ التوازن العام، بمعنى: " كل عرض يخلق الطلب المساوي له " وهذا ما يسمى بقانون المنافذ والذي جاء به الاقتصادي الفرنسي جان باتيست ساي.

ومع هذا لم يستبعدوا حدوث البطالة الاختيارية وكما اعتقدوا أن هذه البطالة سوف تقضي على نفسها بنفسها من خلال توافر مرونة عند رجال الأعمال الأسعار والأجور، وعليه فإن المدرسة لا تعترف بوجود بطالة اجبارية، وأن حدوث البطالة فأنها اما أن تكون بطالة اختيارية نظرا لرفض المتعطلين عن العمل بالأجر السائد في السوق او البطالة في السوق أو البطالة الاحتكاكية التي تتواجد نتيجة انتقال العمال من وظيفة لأخرى.

ويرى الكلاسيك ضرورة عدم تدخل الدولة في جهاز الأسعار والأجور أي أن الأجور هي عامل أساسي في آليات سوق العمل اذ أنها تؤثر على عرض وطلب العمل.[1]

والشكل الموالي يوضح النظرية الكلاسيكية للبطالة:

[1]- نواتي طارق_ كوت حمزة_ رداد علي، مرجع سابق، ص 14.

المطلب الثاني: البطالة في الفكر الكينزي

رفض كينز شقا مهما من النظرية الكلاسيكية في التشغيل، وهو أن الاجور الحقيقية هي المتغير الوحيد الذي يتحدد به عرض العمل، كما رفض بوضوح فكرة أن المرونة الأجور يمكن أن تمنع حدوث البطالة الإجبارية بل أقل بإمكانيات حدوث البطالة الإجبارية وأشار إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو أمر ضروري لتحقيق التوازن بين العرض والطلب وذلك لمن حدوث الدورات الإقتصادية وما يترافق معها من كساد اقتصادي.

ولقد أسس " كينز" نظرية العامة على أساس أن توازن يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التوظيف كامل، وقادت أدوات كينز التحليلية التي اعتمد عليها الى القول بأن طلب الكلي الفعال هو الذي يحدد حجم العرض الكلي، وبالتالي لحجم النتائج والدخل والتوظيف.[1]

وبناء عليه أن قوة العمل تكون مستخدمة استخداما ناقصا في حالة عدم كفاية الطلب الكلي الفعال، حيث يتحقق التوازن عند كينز نتيجة للتوازن في السوق السلع والخدمات وسوق النقد في آن واحد، اذ أن الطلب على العمل يتحدد بالإنتاج العيني الحدي للعمل.

أما بالنسبة لعرض العمل فيتحدد بالمفاوضات الجماعية بين نقابات العمال وأصحاب العمال وأصحاب الاعمال ينتج عن ذلك أن يكون الأجر النقدي مثبت عند مستوى معين، وهو المستوى الذي يجعل عدد معين من العمال راغبا وقادرا على العمل في ظله، وعنده يكون عرض العمل لا نهائي المرونة.

وحينما يتم توظيف كل الراغبين في العمل عند معدل النقدي فإنه بعد ذلك يصبح عدد عمال أكثر يتطلب رفع معدل الأجر نقدي.[2]

والشكل الموالي يبين لنا النظرية الكينزية للبطالة (المنحنى البياني):

---

[1]– مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ى2009، ص: 241.

[2]– المرجع السايق، ص: 241.

المطلب الثالث: البطالة عند النقدويين

نظرية فريدمان:[1] إن نقطة انطلاق تحليله في هذا المجال هو الاعتقاد بالطبيعة المستقرة للنظام الرأسمالي وأنه غير معرض لظاهرة البطالة والتضخم إلا من خلال التقلبات التي تحدث الرصيد النقدي أو بعبارة أخرى التقلبات التي تحدث في مستوى الدخل، الناتج والتوظيف.

وأما إذا كان الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل فإن السياسة التوسعية سوف تؤدي إلى زيادة الإنتاج الحقيقي، مما يؤدي إلى أن ظاهرة البطالة تقل نتيجة تشغيل الطاقات العاطلة من جهة ومرونة الجهاز الإنتاجي في هذا المستوى من جهة أخرى.

ففي اعتقاده ترجع البطالة إلى تدخل الدولة في الاقتصاد بالطريقة التي تؤدي إلى خلل في كافة آليات الأسعار في سوق العمل ويرجعون ذلك إلى تبني الحكومات الرأسمالية هدف التوظيف الكامل، أما في الوقت الحالي فإن نقابات العمال وعائدات البطالة التي تمنحها الدولة كلها تعطل من فعالية سوق العمل ويعتقدون أن برامج الحماية الاجتماعية تؤثر سلبا على حوافز العمل وتعطل قوانين السوق، ولذلك تراهم ينادون بضرورة إلغائها بهدف ارجاع الحيوية إلى سوق العمل كما يرى أنها ليس من الحكمة تبني فكرة التوظيف الكامل وخاصة على الطريقة الكينزية التي أهملت في اعتقادهم فكرة المعدل الطبيعي للبطالة، وهو المعدل الذي يتناسب مع حالة الاستقرار النقدي وأن أي محاولة لتخفيض معدل البطالة دون هذا المستوى تؤدي إلى آثار سلبية وخاصة التضخم وعدم الاستقرار الذي يتم تمويله عن طريق زيادة كمية النقود المتداولة، ويترتب على هذه السياسة الاقتصادية التي يجب تطبيقها من أجل الوصول إلى الاستقرار النقدي لضمان سريان معدل البطالة الطبيعي.

[1]– مقدم سلمان– أميرة عبد الله، مرجع سابق، ص 22.

النظرية النقدية في تفسير البطالة:[1]

إن النقديين يعتقدوا أنه يوجد معدل بطالة وحيد، يتوافق ويتناسب مع حالة الاستقرار النقدي والسعري، وأن أي محاولة لتقليل معدل البطالة دون هذا المعدل فإن تلك المحاولة ستقترن بتسريع معدل التضخم بمعنى أنه لن يمكن تقليل مستوى البطالة دون المستوى الطبيعي لها وإلا من خلال تضخم مستمر يتم تمويله من خلال زيادة كمية النقود في التداول، ويترتب على ذلك أن السياسة الاقتصادية التي يتعين تطبيقها لتحقيق الاستقرار النقدي يجب أن تضمن سريان معدل البطالة الطبيعي، الأمر الذي يتطلب أن تكون كمية النقود مستقرة، بيد أن المشكلة هنا، هي أن الحكومات لا تعرف على وجه الدقة ما هو معدل البطالة الطبيعي؟

نجد النقديين إذن ينطلقون في تحليل البطالة على أن هذه الأخيرة السائدة في البلدان الصناعية الرأسمالية هي بطالة اختيارية، فالعمال يتطلعون بمحض إرادتهم لأنهم يطالبون بأجور أعلى من الأجور السائدة. أما البطالة الاجبارية وهي المشكلة التي شغلت بال أجيال كاملة من الاقتصاديين، فلا مكان لها إطلاقا عند تحليلهم، ويرفض عدد كبير من الاقتصاديين الكينزيين وغير الكينزيين هذه النظرية الميتافيزيقية لمشكلة البطالة.

[1]– أ. بوزار صفية أ. كسيرة سمير، آثار ظاهرة البطالة على النمو الاقتصادي، مجلة المناجر، العدد الأول (1)، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

خلاصة الفصل:

مما سبق ذكره يمكن القول إن البطالة تمثل احدا أحد لهم التحديات التي تواجه العالم في القرن الواحد والعشرين، وبالأخص الدول النامية والتي ينبغي عليها من خلال الظروف الراهنة العمل على النهوض باقتصادياتها المنهكة ومضاعفة الجهود لتحقيق النمو الاقتصادي الذي يسمح بتوفير فرص إنتاجية متزايدة لتوظف تتناسب مع حجم الداخلين الجدد لسوق العمل سنويا، لا النمو الذي تزداد فيه معدلات البطالة والذي لا يجني فيه المجتمع ثمرة ما انفقه من جهد ومال في تكوين العلاقات البشرية وتنمية رأس المال البشرية.

من هنا نقول إن ظاهرة البطالة باتت خطيرة تهدد حياة الخريجين والمتعطلين عن العمل والذين يجدون أنفسهم فجأة في موقع لا يتيح لهم تحقيق احتياجاتهم.

الفصل الثالث:

أثر السياسة المالية على الحد من البطالة

تمهيد:

أصبحت تشكل معدلات البطالة المرتفعة صداعا حقيقيا للحكومات على سواء كان ذلك على مستوى الدول المتقدمة اقتصاديا أو على مستوى الدول النامية على حد سواء نظرا لانعكاساتها السلبية الواضحة، ويمتد تأثيرها بشكل أكبر على الوضع الاجتماعي مما يهدد الاستقرار العام على كافة المستويات ولذلك تتخذ الحكومات مختلف التدابير والإجراءات، وتتبنى مختلف الأدوات التي من الممكن أن تساعدها في مواجهة الاختلالات التي يشهدها معدل البطالة، ومن بين الحلول الإقتصادية المتوفرة لدى الحكومة تعد السياسة المالية إحدى أهمها نظر لمقدار التأثير الذي من الممكن أن تمارسه أدوات السياسة المالية على معدلات البطالة وتوجيهما نحو المستويات الطبيعية والمقبولة لها.

إن حالة الركود الاقتصادي يصحبها ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض حركة البيع والشراء والاستثمار والإنتاج، ولذا تبان السياسة المالية المنتهجة في هذه الحالة من طرف الدولة تعتمد على زيادة الانفاق الحكومي سواء الاستهلاكي منها أو الاستثماري، وزيادة الانفاق الحكومي تعني مزيد من الطلب الكلي ويترتب على هذا مزيدا من الإنتاج الذي يتطلب زيادة التوظيف ومن ثم ينخفض معدل البطالة، كذلك استخدام الضرائب كأداة من أدوات السياسة المالية ففي حالة الركود الاقتصادي تخفض الدولة ضريبة الدخل والإنتاج.

المبحث الأول: العلاقة بين السياسة المالية والبطالة في الفكر الاقتصادي

لقد تعددت تفسيرات البطالة والحلول المقترحة لمواجهتها بتعدد المدارس والاتجاهات الإقتصادية، لذلك اختلفت السبل والطرق الكفيلة لتجاوز هذه المشكلة التي ارتبطت أساسا بالدورة الإقتصادية، لما تعرفه من تقلبات تؤثر على حجم النشاط الاقتصادي والذي هو بمثابة المحرك الحقيقي للتنمية الصحيحة التي يديرها ويسيرها العامل البشري بالدرجة الأولى.

المطلب الأول: العلاقة بين السياسة المالية والبطالة في الفكر الكلاسيكي

تعد المدرسة الكلاسيكية من أهم المدارس الإقتصادية، التي كان لها الفضل في تحليل مشكل البطالة في النظام الرأسمالي، كما تعتبر المنبع الرئيسي الذي انبثق عنه عدة نظريات، وأهم الفروض لهذه النظرية:[1]

- اعتقادهم بوجود قوة خفية تتحكم في تسيير الأمور؛
- آمن الكلاسيك بالحرية الاقتصادية لمختلف المجالات الاقتصادية؛
- المنافسة الكاملة فيس جميع الأسواق وما يتبع ذلك من مرونة الأسعار والأجور؛
- قانون تناقص الغلة؛
- تعتبر النقود عند الكلاسيك مجرد وسيلة للتبادل وأداة للحاب وتسوية المدفوعات.

لقد استبعد الكلاسيك حدوث بطالة، في حالة اقتصاد يتميز بالتشغيل التام وإن حدثت فهي بطالة اختيارية وعلاجها سيكون من خلال انخفاض الأجور ليحدث بذلك تناقص بين العمال للحصول على فرص عمل، وهي تنشأ لتفضيل العمال التعطل على أن يقبلوا بالأجور المنخفضة السائدة، كما لم يستبعدوا وجود بطالة جزئية ناتجة عن الأخطاء التي ربما يقع فيها رجال الأعمال عند تقدير أحجام الطلب والإنتاج أو نتيجة لتغير اذواق المستهلكين، ولتوضيح ذلك لدينا المخطط التالي الذي يبين أن انخفاض الأجور يرفع من حجم الشغل (المقطع الليبرالي)

[1]– مقدم سلمان– أميرة عبد الله، مذكرة ماستر البطالة والتضخم حالة الجزائر 2000–2015، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان، سنة التخرج 2015–2016، ص 9.

يركز الكلاسيك تحليليه على المدى الطويل، حيث يربطون البطالة بالمشكلة السكانية، ويتراكم رأس أعمال والنمو الاقتصادي والطاقات الإنتاجية للاقتصاد، كما يرتكز اهتمامهم بالبعد الاجتماعي والسياسي للظاهرة الاقتصادية، إذ يؤمن الكلاسيك بمبدأ التوازن العام الذي يعني أن كل عرض سلعي يخلق الطلب المساوي له، فالتبادل في التحليل الكلاسيكي يكون على أساس المقايضة ولا مكان للنفوذ فيه بمعني آخر تساوي الادخار والاستثمار واستحالة حدوث البطالة على نطاق واسع، ذلك أن التوازن الاقتصادي هو توازن التوظيف الكامل.[1]

في حين أن البطالة التقليدية تنشأ من عدم كفاية عرض السلع لتكون إنتاج المؤسسات أقل من الطلب نتيجة انخفاض معدلات الأرباح بسبب ارتفاع الأجور وهوما ما يعني أن القائمين على مخطط الاستثمار لن يرفعوا من مستوى استثماراتهم القادرة على زيادة التشغيل تجنبا لتضخم التكاليف البطالة أيضا بالنسبة للكلاسيك هي نتاج العمل الخاطئ لسوق العمل، وفي حالة وجودها فإن آلية الأجور الكفيلة باستيعاب اليد العاملة العاطلة، وذلك أن تخفيض هذه الأخيرة سيرفع مستوى الأرباح، وهو ما يشكل حافزا لزيادة الاستثمار وبالتالي رفع مستوي التشغيل خصوصا في ظل التنافس على منصب العمل والقبول بمستوى الأجور السائد وبالتالي تكون الأجور هي عامل أساسي في آليات سوق العمل، إذا أنها تؤثر على عرض وطلب العمل في آن واحد.

إن معالجة عدم التوازن في سوق العمل عند الكلاسيك ينبثق من المبادئ التي تقوم عليها هذه المدرسة، والتي اعتبرت من بين أفضل المدارس في تحليلها لمشكلة البطالة، لأخذها بعين الاعتبار للبعد السياسي والاجتماعي، وتركيز في دراستها على المدى البعيد عكس المدارس الأخرى التي اهتمت بالتحليل على المدى القصير والمتوسط.[2]

[1]– لاحقي ربيعة–عمارة وسام، مذكرة شهادة الماستر حوكمة السياسية العامة للتشغيل وتأثيرها على البطالة في الجزائر 1999–2014، كلية الحقوق، جامعة أحمد بوقرة–بومرداس–سنة التخرج 2014 –2015، ص36.

[2]– آيت عيسى، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم (سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، سنة التخرج 2010، ص 34.

وهكذا يرى الكلاسيك أن القضاء على البطالة هور هن ميل الأجور نحو الانخفاض، وبالتالي يرفضون أي تدخل من الحكومة للتأثير على الأجور والأسعار لأن ذلك سيزيد من تأزم الوضع.

المطلب الثاني: العلاقة بين السياسة المالية والبطالة في الفكر الكينزي

يرتبط مفهوم البطالة عند كينز بانخفاض مستوى الطلب الكلي، إذ يفترض كينز في نظريته العامة أن العمال يرفضون حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق رفع مستوى الاستخدام، في حين لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار مع بقاء الأجر النقدي ثابتا وعلى ذلك يتقبل العمال انخفاض أجورهم الحقيقية نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار لكن لا يتقبلون هذا الانخفاض نتيجة انخفاض أجورهم النقدية.[1]

النظرية الكينزية:[2]

يرى كينز أن الطلب هو الذي يخلق العرض وليس العكس وبهذا الموقف يقطع كل علاقة له بالاقتصاد الكلاسيكي، والبطالة يمكن تفسيرها عند كينز بالتسلسل التالي:

الطلب ← الإنتاج ← التشغيل ← مستوى ← البطالة

وتمثل الرابطة الأولى أصالة المفهوم الكينزي والمسماة بنظرية الطلب الفعال ويمكن تفسير ذلك من خلال المخطط التالي الذي يبين لنا أن انخفاض الأجور يزيد من مخاطر البطالة (المقطع الكينزي)

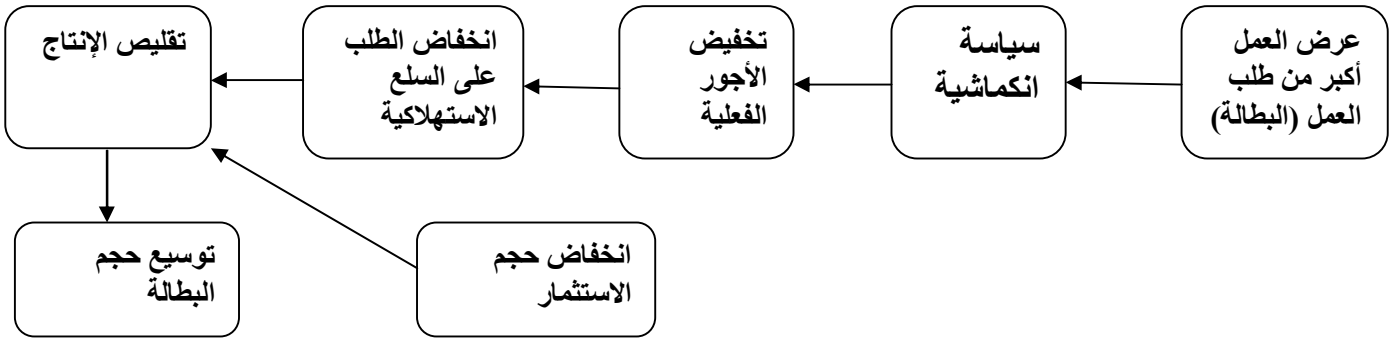

المصدر: البشير عبد الكريم، محددات البطالة ص 40.

[1]– مقدم سلمان– أميرة عبد الله، مرجع سابق ، ص 12.

[2]– المرجع نفسه، ص 18.

فكينز لا يعتبر اذن أن حجم العمالة تعتمد على حركة الأجور وإنما على حركة الطلب الفعال أي بالرغم من أن انخفاض العمالة يتوافق مع حصول العمال على أجور تعادل من حيث القيمة كمية أكبر من هذه البضائع الاستهلاكية، إلا أنه ليس من المحتمل أن يؤدي بالعمال لطلب كمية أكبر من هذه البضائع، كما أنه لا يمكن اعتبار استعداد العمال لقبول أجور نقدية منخفضة كحل حتمي للبطالة، فعلي عكس ما يتصوره الكلاسيك إذن فالبطالة سنوات الثلاثينات لا ترجع للأجور المرتفعة، ولكن على العكس الضعف الطلب والذي كان من الممكن محاربته بالارتفاع المعتمد للمستوى الإجمالي للاستهلاك، وارتفاع النفقات العمومية مثلا والعجز في الميزانية ويمكن أن نبين أن زيادة الطلب الكلي الفعال يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة والعكس.

واعتمد كينز في تحليله للاختلال الذي يصيب هذا الطلب على العلاقة بين الادخار والاستثمار، ويمكن شرح ذلك من خلال المخططات التالية التي تبين تلك العلاقة:[1]

حالة ضعف الطلب الكلي

الادخار > الاستثمار

↓

تناقص الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي

↓

زيادة المخزون السلعي (كساد)

↓

انخفاض أسعار السلع

↓

انخفاض الارباح

↓

انخفاض الناتج القومي

↓

زيادة البطالة

↓

انخفاض الدخل القومي (الاستهلاك والادخار)

↓

انخفاض في الادخار حتى يتساوى مع حجم الاستثمار وحدوث توازن مع البطالة في حالة الانكماش الاقتصادي.

حالة زيادة الطلب الكلي

الاستثمار > الادخار

↓

زيادة الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي

↓

تناقص المخزون السلعي (رواج)

↓

ارتفاع أسعار السلع

↓

ارتفاع الارباح

↓

ارتفاع الناتج القومي

↓

تناقص البطالة

↓

ارتفاع الدخل القومي (الاستهلاك والادخار)

↓

زيادة الادخار وصولا إلى حدوث توازن الادخار مع الاستثمار في حالة انتعاش اقتصادي (قلة أو اختفاء البطالة).

المصدر: مقدم سلمان– أميرة عبد الله، مرجع سابق.

[1]– آيت عيسى عيسى، مرجع سابق ذكره، ص 44.

ولتحقيق الشغل الكامل لابد من الاستئنافات المعتبرة للاستثمارات، كما في المخطط التالي الذي يبين تحقيق الشغل الكامل عند كينز.

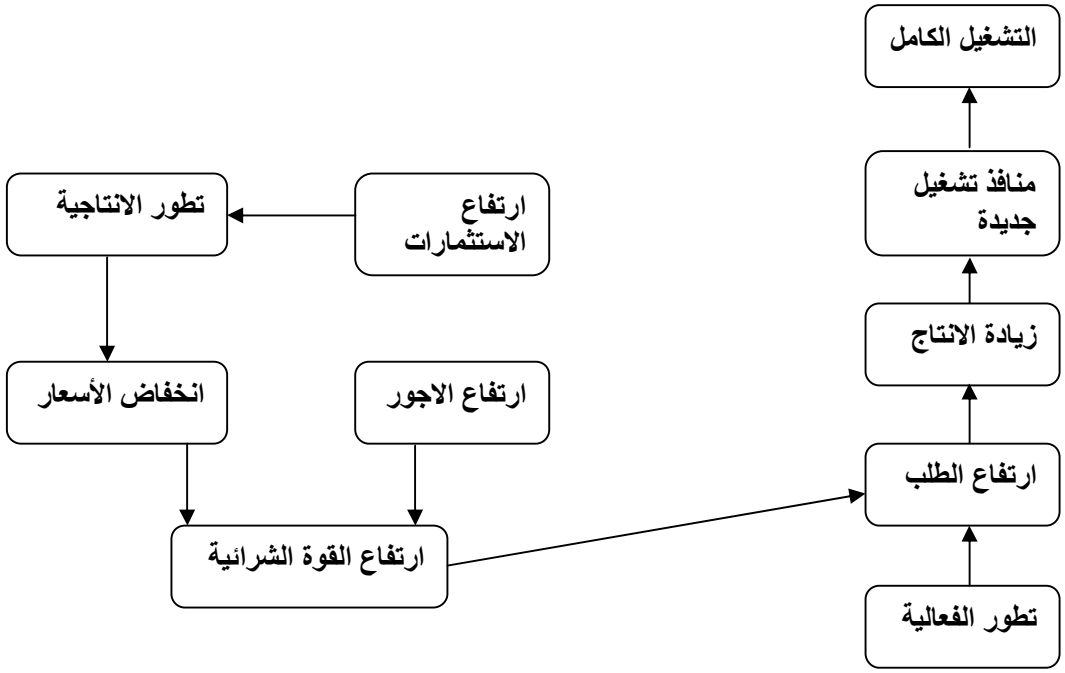

المصدر: البشير عبد الكريم، محددات البطالة، ص 42.

بالرغم من الشقوق البالغة للأفكار الكينزية بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أنه لوحظ ارتفاع الاختلافات والبطالة في أواخر سنوات الستينات والتي لم تتمكن الأفكار الكينزية من امتصاصها والرجوع إلى الأفكار الكلاسيكية، وذلك بإعادة الاهتمام بميكا نزهات التعديل في سوق العمل وظهور مفاهيم جديدة من هذا المنطق.

من المخططين السابقين يظهر أن المفتاح الأساسي في معالجة البطالة يستدعي التحكم في الطلب الكلي، وأشار كينز ان التحكم في مكونات هذا الطلب أي الاستهلاك والاستثمار يعود لعوامل بسيكولوجية، فالفرد كلما تحصل على دخل أكبر كلما زاد ميله في الاستهلاك بنفس القدر، بسبب ميل الأفراد إلى الادخار وإذا لم تتحول هذه المدخرات إلى استثمارات سيؤدي إلى تناقص الطلب الكلي، أي حدوث البطالة لاحقا.[1]

[1]- آيت عيسى عيسى، مصدر سابق ذكره، ص45.

دخل أكبر ← استهلاك أكبر ← استمرار في زيادة الدخل ←ميل للادخار ← تناقص الطلب الكلي ← ظهور البطالة.

وهكذا توصل كينز إلى أن معالجة البطالة تعني التحكم في الاستثمار ولذا حدد العوامل التي تساهم في الميل للاستثمار وهما:

تخفيض سعر الفائدة في حدود معينة لتحيز الأفراد على الاستثمار بدلا من اللجوء للادخار. ومن جهة أخرى يرى قد لا تكون هناك علاقة بين هذا التخفيض والادخار، لأن هذا الأخير يحدده مقدار التدخل المتحصل عليه.

نتيجة كينز تمخضت في أن الاقتصاد الرأسمالي وهو في حالة الكساد والبطالة عاجز عن تصحيح نفسه والوصول للإنعاش بصورة تلقائية كما كان يزعم الكلاسيك، ولذا من الضروري تدخل الحكومة وعلى نطاق أوسع واقترح جملة من التدابير:

- تخفيض سعر الفائدة لتدني تكلفة الإنتاج؛
- زيادة الانفاق العام في مجلات الخدمات والاشغال العامة ويجب أن تطبيق هذه السياسة بحذر عند بلوغ مستوى التشغيل الكامل للتخوف من الوقوع في حالة التضخم؛

يرفض كينز رفضا باتا فكرة حيادية النقد التي تتخلل التحليل الكلاسيكي، ويعتبر النقد نشيط ويؤثر على الحركة الاقتصادية، أي على المتغيرات الحقيقية، وبالتالي فالتحليل الاقتصادي لا يمكن أن يتم على أساس التفرقة بين القطاعين النقدي والحقيقي كما يفعل الكلاسيك، فالتحليل عند كينز دمج القطاعين.[1]

الفكرة الهامة هي أنه على عكس النظرية الكلاسيكية الجديدة تخلص نظرية كينز إلى ضرورة تدخل الدولة بشكل فعال وذلك بواسطة سياسة اقتصادية نشيطة لإرجاع الاقتصاد إلى حالة التوازن الاستخدام الكامل.

[1]– شوقي فوزي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية–التحليل النظري والكمي لظاهرة البطالة في الجزائر خلال فترة (1990–2006)، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي–، سنة التخرج 2008–2009، ص 45.

تركيز التحليل على فترة قصيرة الأمد، عكس الكلاسيك يرى كينز ما يهم أكثر هو المدى القصير، لأن في الأجل الطويل ستكون كلنا أموات.

إضافة إلى التحليل السابق يمكن القول أن الحالة المسماة بالبطالة الكينزية تتميز بوجود عرض زائد في العمل(SL > DL) وأرجع كينز ذلك إلى نقص الطلب الفعال، هذا الأخير الذي يحدد مستوى التشغيل والسلع التي تنتج حيث يقوم المنتجون بالإنتاج ونباء على هذا الإنتاج يتم تحديد العدد اللازم من العمال لتشغيلهم، فإذا انخفض الطلب عند مستوى التشغيل الكامل ينخفض مستوى الإنتاج، وتظهر البطالة بين العمال، للخروج من البطالة أكد كينز على ضرورة تدخل الدولة باعتبارها الجهاز الوحيد القادر على إحداث التأثير وتحديد المعالم السياسية والاقتصادية الجديدة التي ينبغي أن تتبع حتى يصل الاقتصاد إلى وضعية التوظيف الكامل.

كما اقترح كينز بعض السياسات المالية والنقدية حيث يمكن رفع الطلب بتحفيز الاستثمار الخاص عن طريق سياسة نقدية متمثلة في تخفيض معدل الفائدة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة التشغيل، كذلك يمكن دفع الطلب بالتخفيض من الضرائب والزيادة في النفقات العمومية والرفع من التعويضات الاجتماعية بتشجيع استهلاك العائلات.

في أعقاب أزمة الكساد العالمي، صاغ جون مينارد كينز "النظرية العامة في التشغيل والفائدة، والنقود والتي أظهرت أهمية السياسات المالية والنقدية في مواجهة مشاكل الركود الاقتصادي والبطالة والتضخم، وذلك بالتدخل الحكومي التوجيهي والالزامي معا لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.[1]

ولكن المؤثرات التطبيقية جعلت "**كينز**" على قناعة بأن الرأسمالية فقدت قدرتها الذاتية على التوازن وتحقيق التوظيف الكامل، حيث لا يمكن القضاء بشكل تام على كافة صور البطالة في سوق العمل، وذلك على الرغم من أن نظريته تلك مازالت تعد ميثاقا يتم الرجوع إليه، باعتباره

[1]– د/ صلاح عبد الحميد علي، الركود الاقتصادي والبطالة، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد الحادي عشر– يناير 2014، جامعة الأزهر، مصر.

يساعد صناع السياسة في وضع السياسات الاقتصادية الملائمة لمواجهة حالات عودة الكساد أو الركود الاقتصادي.

كذلك إذا كان كينز قد حلل دور الانفاق الاستثماري كمنتج وكمولد للدخل بمعنى أنه أوضح أثر نمو الاستثمار على نمو الدخل، فإن الكينزيين الجدد حاولوا على النقيض من ذلك، تحديد معدل النمو الضروري الذي يجب أن يتحقق حتى يمكن تجنب البطالة والوصول إلى التوظيف الكامل للطاقات الإنتاجية والموارد البشرية.[1]

المطلب الثالث: العلاقة بين السياسة المالية والبطالة عند النقديين

الفرع الأول: النظرية النقدية

إن هذا التيار النقدي فسر البطالة الدورية من خلال عوامل النقدية بحتة ورأى أن علاج هذه الظاهرة يتطلب استخدام أدوات السياسة النقدية، وبسبب إيمان أنصار هذه المدرسة بالأفكار الكلاسيكية التي ترى أن النظام الرأسمالي هو نظام يتمتع بالقدرة على الاستقرار الداخلي أي وجود آلية داخلية تلقائية لتصحيح الاختلالات دون الحاجة إلى ضرورة تدخل الدولة، وزيادة إلى اعتقادهم بصحة قانون الأسواق لـ " ساي " ورأى أنصار هذه المدرسة أن ما يحدث من تقلبات في مستويات الدخل والتوظيف يرجع إلى أخطاء السياسة النقدية أو التدخل الحكومي في آليات السوق، وسنتطرق إلى آراء بعض النقديين منهم الاقتصادي البريطاني » » R.G.howttery والاقتصادي الأمريكي « Fréedman » وخصوصا على البطالة. [2]

نظريةR.G. howttery :

تعتبر ظاهرة الدورة الاقتصادية ظاهرة نقدية وهناك ثلاث أطراف أساسية في احداثها (المستهلكون، التجار، البنك) حيث يقوم المستهلكون بتلقي الدخل وانفاقه على الاستهلاك أما التجار فإنهم يقومون ببيع السلع والقيام بتخزينها وإصدار الأوامر للمنتجين للقيام بالإنتاج، أما البنوك فتتسلم الودائع من الأفراد وتسلمها للمشترين كما تقوم بخلق النقود.

[1]– رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، ط 1، (الكويت، عالم المعرفة، 1978)، ص 313.

[2]– مرجع سابق ، ص 21.

يتعامل التجار أو التاجر مع البنوك لتحويل مخزوناتهم السلعية، وعند الاقتراض يقومون بدفع أسعار السلع التي طلبوا من المنتجين انتاجها، وبالتالي تذهب النقود المقترضة من التجار إلى المنتجين، الذين يقومون بإعادة انفاقها على أصحاب عوامل الإنتاج واستخدامها في الاتمان المصرفي البذي تخلفه البنوك، ويجب تعادلها مع الكمية التي تنتجها البنوك مع التداول، ولأن نسبة الأرصدة النقدية للمستهلكين والتجار رغم انفاقهم الجاري تظل ثابتة وأن التغيير في الانفاق النقدي يؤثر في الطلب الكلي ويعتقد صاحب هذه النظرية أن تغيير سعر الفائدة يمثل التكلفة الرئيسية التي يجب على التجار أخذها بعينة الاعتبار عند القيام بتكوين مخزوناتهم السلعية، لأنها عنصر رئيسي في تحديد أرباحهم، وتظهر البطالة على الشكل التالي:

إذا استطاعت البنوك إعادة أرصدتها واحتياطاتها السائدة أثناء الركود وأن كمية النقود قد ازدادت بشكل عام نتيجة زيادة كمية إضافية من الذهب إلى داخل البلاد، نتيجة ما حققه الميزان التجاري من فائض، مما يؤدي إلى اتساع حجم الاحتياطات البنوك، في هذه الحالة تقوم البنوك بتخفيض سعر الفائدة على القروض بهدف تحقيق الربح مما يؤدي إلى زيادة حجم المخزون السلعي وتباعا لذلك يقوم المنتجين بمواجهة هذه الطلبات الإضافية بزيادة خطط الإنتاج وتأجير المزيد من عناصر الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال) وبالتالي توزيع هذه القروض على أصحاب هذه العناصر التي يستخدمونها كمداخيل ناتجة عن شراء السلع الاستهلاكية مما يؤدي إلى تقليل حجم المخزون السلعي لدى التجار ويشجعهم على المزيد من القروض، ويقوم المنتجين بزيادة الدخل والانفاق على الاستهلاك فيقل المخزون السلعي، وهكذا تحدث موجة تراكمية مدفوعة من الانتعاش وبالتالي تزيد فرص التوظيف وتقل نسبة البطالة.

الفرع الثاني: نظرية فرديمان

إن نقطة انطلاق تحليله في هذا المجال هو الاعتقاد بالطبيعة المستقرة للنظام الرأسمالي وأنه غير معرض لظاهرة البطالة والتضخم، إلا من خلال التقلبات التي تحدث الرصيد النقدي أو بعبارة أخرى التقلبات التي تحدث في مستوى الدخل، الناتج والتوظيف.[1]

[1]– مقدم سلمان، أميرة عبد الله، مرجع سابق، ص 22.

وأما إذا كان الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل فإن السياسة التوسعية سوف تؤدي إلى زيادة الإنتاج الحقيقي، مما يؤدي إلى أن ظاهرة البطالة تقل نتيجة تشغيل الطاقات العاطلة من جهة ومرونة الجهاز الإنتاجي في هذا المستوى من جهة أخرى.

ففي اعتقاده ترجع البطالة إلى تدخل الدولة في الاقتصاد بالطريقة التي تؤدي إلى خلل في كافة آليات الأسعار في سوق العمل، ويرجعون ذلك إلى تبني الحكومات الرأسمالية هدف التوظيف الكامل، أما في الوقت الحالي فإن نقابات العمال وعائدات البطالة التي تمنحها الدولة كلها تعطل من فعالية سوق العمل ويعتقدون أن البرامج الحماية الاجتماعية تؤثر سلبا على حوافز العمل وتعطل قوانين السوق، ولذلك تراهم ينادون بضرورة الغائها بهدف إرجاع الحيوية إلى سوق العمل كما يرى أنه ليس من الحكمة تبني فكرة التوظيف الكامل وخاصة على الطريقة الكينزية التي أهملت في اعتقادهم فكرة المعدل الطبيعي للبطالة، وهو المعدل الذي يتناسب مع حالة الاستقرار النقدي وأن أية محاولة لتخفيض معدل البطالة دون هذا المستوى تؤدي إلى آثار سلبية وخاصة التضخم وعدم الاستقرار الذي يتم تمويله عن طريق زيادة كمية النقود المتداولة ويترتب على هذه السياسة الاقتصادية التي يجب تطبيقها من أجل الوصول إلى الاستقرار النقدي ضمان سريان معدل البطالة الطبيعي.

لقد اقتنع النقديون أنه ليس من الضروري أن الزيادة في عرض النقود إلى الزيادة في الطلب الكلي ومن ثم انخفاض البطالة. حيث يرون أن الفائض في الطلب سيؤدي إلى رفع الأسعار ومن ثم رفع الأجور وستعود البطالة من جديد مقترنة بالتضخم ولذا فهم يتكلمون عن معدل البطالة الطبيعي الذي يجب المحافظة عليه، وأي محاولة لتخفيض البطالة دونه سيؤدي إلى حدوث التضخم، ولمحاربة البطالة أو تجنبها أصلا يجب في نظرهم تبني سياسة اقتصادية تتميز بالاستقرار النقدي.[1]

في نظرنا أن اعتماد هذه السياسة بإمكانها أن تجنب الوقوع في مشكل تضخمي لأنها تركز أساسا على تبني سياسة اقتصادية تضمن سريان معدل بطالة طبيعي يناسب كمية النقود

[1]- آيت عيسى، مرجع سابق ، ص 49.

المعروضة والتي تكون مستقرة. لكن فيما يتعلق بانتقادها لوجود برامج الرعاية الاجتماعية والاعانات بحجة أن هذه البرامج تزيد من البطالة الاختيارية، فرغم ما تحمله من صحة ولو بشكل نسبي يمكن القول أنهمن الصعب تحقيق ذلك اليوم، أو تصور مجتمع دون هذه البرامج الاجتماعية، فسوق العمل تعرف ديناميكية سواء بسبب العوامل الديمغرافية التي تزيد من عدد طالبي العمل، أو لأسباب أخرى كحدوث الصدمات الاقتصادية، فضلا عن وجود ضغوطات النقابات العمالية وإضرابات العمال المسرحين والبطالين. إضافة إلى ضرورة تبني الحكومات لهذه البرامج التي من شأنها أن تخفف من حدة انتشار الأمراض الاجتماعية التي يكون لها انعكاس على جميع شرائح المجتمع.

المبحث الثاني: دراسة العلاقة بين السياسة المالية والبطالة في الجزائر خلال 2001-2019

عرفت الجزائر خلال الفترة 2001 إلى 2019 عدة برامج تنموية أساسية، تتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة(2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة(2005-2009)، البرنامج الخماسي للتنمية خلال الفترة (2010-2014) البرنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015-2019).

رصدت الجزائر لهذه البرامج التنموية مبالغ مالية ضخمة والتي كانت تهدف من خلالها على النهوض بالاقتصاد الوطني لتحسين معيشة الأفراد والحد من ظاهرة الفقر والبطالة، ودعم التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: السياسات المالية المتبعة خلال فترات مختلفة (20-2001)

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2004-2001)

1- **تعريفه:**[1]قررت الحكومة الجزائرية في أفريل 2001، وضع برامج لتدعيم الإنعاش الاقتصادي، وقد خصص لإنجاز هذا البرنامج أهم غلاف مالي منذ الاستقلال حيث بلغ 525 مليار دج، أي ما يعادل 7مليار دولار، وجه أساسا للقطاعات الرئيسية من أشغال كبرى وهياكل قاعدية، تنمية محلية وبشرية، دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، دعم الإصلاحات، حيث أن هذه القطاعات بدورها تتكون من قطاعات فرعية، وقد بلغ عدد المشاريع التي جاءت ضمن البرامج 15974 مشروع.

2- **أهدافه:**

وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، فإن الأهداف العلمية لهذه السياسة حددت فيما يلي:

- تنشيط الطلب الكلي؛

[1]- هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)،مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس (2020)، جامعة عبد الحميد مهري-قسنطينة-2- الجزائر.

- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المحلية المنتجة الصغيرة والمتوسطة؛
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان؛
- تنمية الموارد البشرية؛
- مما سبق يمكن القول أن الهدف الرئيسي لسياسة الإنعاش الاقتصادي يتمثل في رفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام وتخفيض معدلات البطالة؛

3- مضمونه: تم تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربعة قطاعات رئيسية، والجدول الآتي يبين هذا التقسيم القطاعي خلال فترة هذا البرنامج والمبالغ المخصصة لكل قطاع.

الجدول رقم 01: مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004)

	2001	2002	2003	2004	المجموع(مليار دج)	النسبة المئوية%
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	40.10
تنمية محلبه وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.80
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.4	12	65.3	12.40
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45	8.60
المجموع	213.1	178.3	131.1	20.5	525	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه خصص قرابة 75بالمئة من مبلغ البرنامج للسنتين الأولتين من انطلاقه وهذا لإعطاء دفعة قوية لعملية الإنعاش الاقتصادي، وتحسيس المواطن بنتائج ملموسة في أقرب وقت ممكن خاصة بعد الأوضاع المعيشية الصعبة التي عاشها خلال

فترة التسعينات وهذا ما يجدد ثقته في الحكومة الجديدة، ليخصص ما نسبته 21.5% و4%من البرنامج للسنة الثالثة والرابعة على التوالي لتكملة المشاريع التي انطلق فيها. كما كان لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية والتنمية المحلية والبشرية حصة الأسد في هذا البرنامج بحصة تقارب 80 % من مبلغ البرنامج، وهذا راجع لأهمية هذين القطاعين فبالنسبة لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية تتطلب مشاريعه الضخمة كالطرقات والمطارات والموانئ تخصيص مبالغ كبيرة لتنفيذها، كما أن هذه المشاريع لها أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية والتأثير على باقي القطاعات، إضافة أن هذا القطاع يعرف عجزا وتأخرا كبيرين خاصة بعد خروج الجزائر من أزمتها الأمنية، أما بالنسبة للتنمية المحلية والبشرية فيتطلب هذا القطاع جهودا كبيرة في مختلف المجالات لتحسين الموارد البشرية.

وخصص البرنامج ما نسبته 21% من مبلغ البرنامج لتدعيم مختلف الإصلاحات في المؤسسات العمومية والخاصة، إضافة إلى دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري رغم استفادته سنة 2000 من المخطط الوطني للتنمية الريفية بغية زيادة الإنتاج الفلاحي.

وقد استهدف في هذا البرنامج تنمية المناطق النائية والأكثر مانا في الهضاب العليا والجنوب بتكلفة إجمالية قدرها 67.6 مليار دج.

الجدول رقم 02: الإصلاحات المصاحبة لتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

ومن أجل ضمان التطبيق الجيد لهذا البرنامج وتحقيق أهدافه قامت السلطات العامة بوضع مجموعة من الإصلاحات المؤسسية والهيكلية التي تسمح بتفعيل آليات السوق وخلق محيط ملائم لازدهار الأنشطة الإنتاجية وتشجيع الاستثمار، ويمكن توضيح أهم هذه الإصلاحات والمبالغ المخصصة لها من خلال الجدول الآتي الذي يوضح هاته الإصلاحات المصاحبة لتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

	2001	2002	2003	2004	(مليار دج)
عصرنة إدارة الضرائب	**0.2**	**2.5**	**7.5**	**9.8**	**20**
صندوق المساهمة والشراكة	**5.5**	**7**	**5**	**5**	**22.5**
تهيئة المناطق الصناعية	**0.3**	**0.8**	**0.5**	**0.4**	**2**
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	**0.3**	**1**	**0.7**	–	**2**
أنظمة التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	**0.3**	**0.05**	–	–	**0.08**
المجموع	**6.33**	**11.35**	**13.7**	**15.2**	**46.58**

المصدر: محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور– دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي (2010– 2014)، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 1، 2016، ص 270.

ثانيا: برنامج تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005– 2009).[1]

بعد أن اتبعت الحكومة مخططا لدعم الإنعاش والذي دام أرجع سنوات بداية من سنة 2000 تابعت ذلك برنامج تكميلي لدعم النمو دام هو الآخر 4 سنوات بداية من 2005. إلى غاية 2009. عرف معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي انخفاضا خلال هذه الفترة أين سجل في المتوسط 3 %، تزامنت هذه الفترة مع الأزمة المالية العالمية أين عرفت أسعار المحروقات انخفاضا كبيرا أثر على معدلات النمو في قطاع المحروقات، التي سجلت هي الأخرى انخفاضا متتاليا، سجلت قيمة سالبة قدرها 6.0 –%سنة 2009 بعكس معدل النمو خارج قطاع المحروقات الذي عرف ارتفاعا محسوسا خلال هذه الفترة وبلغ دورته سنة 2009 بنسبة قدرها 9.3 %ليبين بذلك نجاح البرنامج التكميلي لدعم النمو على النشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، والجدول الآتي يبين تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005– 2009). الوحدة: % سنويا

[1]– بلقاسم لطيفة– عياش زبير، مساهمة السياسة النقدية والسياسة المالية في النشاط الاقتصادي حالة الجزائر (2000– 2015)، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 4 العدد 3 (2017)، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.

الجدول رقم 03: تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005- 2009).

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	5.1	2.0	3.0	2.4	2.4
معدل النمو في قطاع المحروقات	5.8	-2.5	-0.9	-2.3	-6.0
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	4.7	5.6	6.3	6.1	9.3

Source :Bpaqued Algérie: annexe rapport annuel 2009 p 203.

الشكل 01: تطور النمو الاقتصادي (2005-2009)

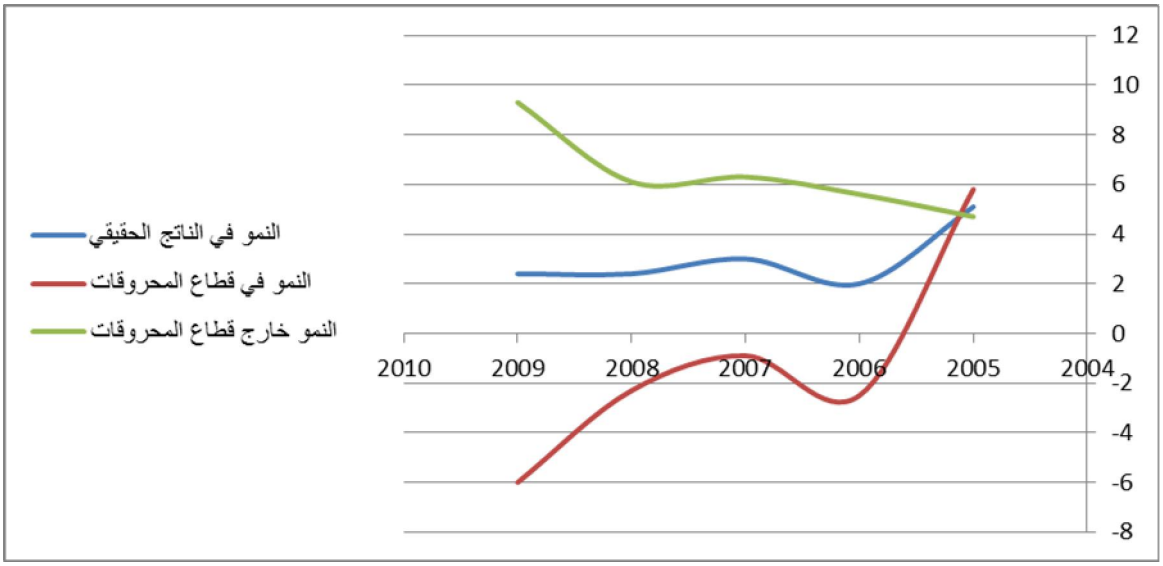

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

من خلال معطيات الجدول أعلاه، يمكن الوصول إلى أنه بالرغم من جهود الدولة من أجل النهوض بالنشاط الاقتصادي، من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو والذي أظهر نتائجه على معدلات النمو خارج قطاع المحروقات التي سجلت تطورا ملحوظا خلال الفترة 2000 إلى 2009 إلا أن انخفاض معدلات النمو في قطاع المحروقان كان لها تأثير سلبي كبير على معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي وذلك بسبب التدهور الذي عرفته أسعار المحروقات على المستوى العالمي والتي كان لها أثر على الاقتصاد الوطني.

استمر الانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام المسجل في الربع الأخير من سنة 2008 إلى غاية الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2009 بنحو 54 دولار أمريكي، واستمر تأثير ذلك سلبا على الاقتصاد الوطني وبالتالي على النمو الاقتصادي.

أما عن مساهمة البرلمان التكميلي لدعم النمو في مختلق قطاعات النشاط الاقتصادي خلال نفس الفترة سندرجها في الشكل التالي الذي يوضح تطور نمو قطاعات النشاط الاقتصادي (2005- 2009).

عرف معدل نمو القطاع الزراعي تطورا وصل إلى نسبة قدرها20% سنة 2009 بعد أن حقق قيمة سالبة سنة 2008 تقدر ب 5.3-% إلا أنه يمكن إرجاع ذلك إلى العوامل المناخية وكذا الجفاف، ليكون قد سجل ما مقداره 5.3% في المتوسط وتعتبر هذه النسبة محتشمة مقارنة بالنفقات العامة المخصصة لهذا القطاع من جهة ومن جهة أخرى فهو يعكس نجاح السياسة المالية في تطوير هذا القطاع والتسهيلات المقدمة له.

قطاع البناء والأشغال العمومية عكس من جهته نجاح السياسة المالية في دعم النمو الاقتصادي، ويتضح ذلك من خلال معدل النمو الذي حققه هذا القطاع والذي قدر ب 9.4% في المتوسط، والجدير بالذكر أنه يعتبر ذلك أهم قطاع ساهم في تطور النمو الاقتصادي والنمو خارج قطاع المحروقات، ويرجع ذلك لارتفاع حصة النفقات العامة الموجهة لهذا القطاع.

وفيما يخص الصناعات الخاصة بالقطاع الخاص فقد ثاني نموا بطيئا وصل إلى 3.2% سنة 2007 بالرغم من سياسة البرنامج التكميلي لدعم النمو في تشجيع النمو في هذا القطاع إلا أنه سجل نمو بطيئا.

ثالثا : البرنامج الخماسي للتنمية سنة (2010-2014)[1]

1- **تعريفه:** يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها في إطار إعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية والاستجابة لمتطلبات السكان وتحسين المعيشية، وقد رصد وقد رصد لهذا البرنامج286 مليار دولار لهذا يعتبر أكبر

[1]- هدى بن محمد، مرجع سابق ذكره، ص 47.

برنامج تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، وينقسم إلى قسمين، القسم الأول يتضمن اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر ب 11534 مليار دينار جزائري أي ما يعادل مبلغ 156 مليار دولار، أما القسم الثاني يتضمن استكمال المشاريع الكبرى والجاري انجازها مثل (السكة الحديدية والطرق والمياه..) بمبلغ يقدر 9700 مليار دينار جزائري أي ما يعادل المبلغ 130 مليار دولار وقصد تمويل الاستثمارات العمومية التي تتضمنها هذا البرنامج تم فتح حساب تخصيص خاص رقم 134- 302 بعنوان حساب تسير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010- 2014) وذلك من خلال المادة 70 من قانون المالية 2010.

1-أهدافه: هدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي:

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز، تماسك الامة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين؛
- مكافحة البطالة من خلال استحداث ثلاث ملايين منصب شغل جديد؛
- تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ودفع قطاع الأشغال العمومي لفك العزلة عن كل المناطق؛
- ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، وتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية؛
- تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة، وترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني، وتطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والاشغال العمومية؛
- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد؛
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية؛
- تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية؛

- الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية؛

2-**مضمونه:** قسم البرنامج الخماسي للتنمية إلى ستة قطاعات نبينها من خلال الجدول التالي الذي يوضح مضمون البرنامج الخماسي للتنمية (2010- 2014).

الجدول04: مضمون البرنامج الخماسي للتنمية (2010- 2014)

	المجموع (مليار دج)	النسبة المئوية%
التنمية البشرية	**10122**	**49.5**
المنشآت القاعدية الأساسية	**6448**	**31.5**
تحين وتطوير الخدمات العمومية	**1666**	**8.16**
التنمية الاقتصادية	**1566**	**7.7**
الحد من البطالة	**360**	**1.8**
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة الاتصال	**250**	**1.2**
المجموع	**21214**	**100**

المصدر: محمد صالح، مرجع سابق، صفحه 274، نقلا عن بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي (2014/2010).

من خلال الجدول يتبين لنا أن التنمية البشرية أخذت أكبر حصة في البرنامج بنسبة 49.5%من مبلغ البرنامج، حيث وجهت لإنشاء مؤسسات تربوية وجامعية وصحية ورياضية ومؤسسات للتكوين المهني وبرمجة إنجاز مليوني وحدة سكنية، توصيل الكهرباء والغاز والماء إلى المناطق الريفية المعزولة، وإعداد مجموعة من البرامج لفائدة قطاع المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.

أما المنشآت القاعدية الأساسية فقد خصص لهما نسبته 31,5% من مبلغ البرنامج وجه لمواصلة توسيع وتحديث شبكات الطرقات والسلك الحديدية وزيادة قدرات الموانئ وتحديث الهياكل القاعدية للمطارات، وتحسين النقل الحضري الذي سيعرف تجهيز 14 مدينة بخطوط الترامواي.

كما خصص مبلغ لقطاع تهيئة الإقليم والبيئة موجه خصوص لإنجاز أربع مدن جديدة وكذا مختلف عمليات المحافظة على البيئة مثل تسيير النفايات.

وخصص ما نسبته8.16 % من مبلغ البرنامج لتحسين وتطوير الخدمات العمومية وجه أساسا إلى الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية الوطنية، وقطاع العدالة، المالية وقطاع العمل.

أما دعم التنمية الاقتصادية فخصص لها 7.7% من مبلغ البرنامج موجهة لدعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية، وتحديث وإنشاء مناطق صناعية.

خصص ما نسبته 1.8% من مبلغ البرنامج للحد من البطالة موجه لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، ودعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة، ترتيبات للتشغيل المؤقت.

كما خصص ما نسبته 1.2% من مبلغ البرنامج للبحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال موجه لتطوير البحث العلمي، تجهيزات موجهة لتعميم تعليم الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، والتعليم والتكوين، وتجسيد الحكومة الإلكترونية.

رابعا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015- 2019)

1- تعريفه:[1] يعتبر هذا البرنامج تكملت البرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات استثمارات العمومية المسجلة خلال فترة (2015 -2019) حيث تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمور اقتصادي (2015-2019) والذي ضمن حساب التخصيص الخاص رقم 143-302.

وقد خصص مبلغ قدره 4079.6 مليار دج في 2015، مقابل1894.2 دج في 2016 حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية الحصة الأكبر.

2- أهدافه: هذا البرنامج الى تحقيق ما يلي:

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين ظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات

[1]- هدى بن محمد، مرجع سابق، ص 51.

الماء، والكهرباء والغاز...الخ، وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة.

- إيلاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه؛
- استحداث مناصب الشغل، ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة والمناصب العمل؛
- إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة؛

وتتوخى الحكومة من خلال البرنامج الخماسي للنمو (2015- 2019)إلى تحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7% قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشية المواطنين.

3- **مضمونه:** قسم برنامج توطيد النمو الاقتصادي على تسعة قطاعات رئيسية، نبينها من خلال الجدول التالي الجدول التالي الذي يوضح مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي

الجدول رقم 05: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015 -2016).

	2015	2016	المجموع(مليار دج)	%
الصناعة	**5.1**	**4.8**	**9.9**	**0.2**
الفلاحة والري	**209.4**	**198.2**	**407.6**	**6.8**
دعم الخدمات المنتجة	**32.6**	**14.9**	**47.5**	**0.8**
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	**1854.2**	**441.3**	**2295.5**	**38.4**
التربية والتكوين	**227.8**	**78.6**	**306.4**	**5.1**
المنشآت القادية الاجتماعية والثقافية	**151.3**	**32.7**	**184**	**3.1**
دعم الحصول على	**234.3**	**24.4**	**258.7**	**4.3**
مخططات البلدية للتنمية ومواضع أخرى	**900**	**860**	**1760**	**29.5**
عمليات برأس المال	**464.6**	**239**	**703.6**	**11.8**
المجموع	**4079.6**	**1894.2**	**5973.8**	**100**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قانون رقم 14- 10 مؤرخ في 8 ربيع الأول 1436الموافق 30ديسمبر 2014،يتضمن قانون المالية لسنة2015،والقانون رقم 15- 18 مؤرخ فيه في 18 ربيع الأول 1437 الموافق 30 ديسمبر 2015 تتضمن قانون المالية لسنة 2016.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا انقطاع المنشآت المتقاعدين الاقتصادية والادارية أخذ الحصه الأكبر من برنامج توطيد النمو خلال الفترة (2015 -2016)وذلك بالنسبة38.4% من مبلغ البرنامج وهذا بعد ما كان قطاع تنمية الموارد البشرية في البرامج السابقة هو الذي يأخذ الحصة الأكبر ويعود ذلك إلى توجيه أكبر قدر من المبالغ لإتمام المشاريع السابقة المبرمجة سابقا خاصة مع اتجاه الموارد الدولة نحو الانخفاض أما مخططات البلدية لتنمية ومواضيع أخرى الموجهة لتوفير وتجهيزات في الحديث الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية مثل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الإنجاز وتجهيزات التجارية فقد أخذت حصة وقد روبي 29.5% من مبلغ البرامج ثم عمليات براس مال (مبالغ اعادة هيكلة المؤسسات العمومية تخفيض الفوائد.. إلخ)، بـ11.8% من مبلغ البرنامج ثم الفلاحة والري بحصة تقدر بـ 6.8% من مبلغ البرنامج ثم التربية والتكوين بحصة تقدر ب5.1 %من المبلغ البرنامج، ثم باقي القطاعات الاخرى مجتمعة بحصة تقدر ب8.4% من مبلغ البرنامج.

وما يلاحظ أن حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2016 قد انخفض كثيرا بالمقارنة مع حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2015 وذلك بنسبة تقدر ب 54%، وهذا راجع لانخفاض مداخيل البلاد وللتدابير المتخذة من قبل السلطات العامة الرامية إلى تقليل من الإنفاق لمواجهة الأزمة المالية بما يعرف بسياسة التقشف.

المطلب الثاني: مؤشرات البطالة خلال فترات الدراسة (2001- 2019)

1-مؤشرات البطالة في مخطط الانعاش الاقتصادي (2001-2004[1])

بما أن مخطط الانعاش الاقتصادي كان من بين أهم أهدافه خلق مناصب الشغل والتقليل من آفة البطالة، حيث تراجعت نسبة البطالة من 27.30 % سنة 2004، وقد تنوعت مناصب الشغل المستحدثة خلال هذه الفترة بين الدائمة والمؤقتة، بحيث تم توفير 777000 منصب عمل خلال فترة (2001-2004)، منها 477000 منصب عمل دائم بنسبة 61.40٪ و300000

[1]- معيزي قويدر، دور البرامج التنموية في مكافحة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001- 2004)، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 81، جوان (2018)، جامعة البليدة 2، لونيسي علي، الجزائر

منصب عمل مؤقت بنسبة 60.38٪، ساهم القطاع الخاص في توفير 63.2٪ من الوظائف الإجمالية، مقابل 36.8 % في القطاع العام

الجدول رقم 06: يوضح تطور حجم العمالة النشطة والعاملة ومعدل البطالة للفترة (2001-2004).

البيان	2001	2002	2003	2004
حجم العمالة النشطة	9075000	9305000	9540000	9780000
حجم العمالة العاملة	5199000	5462000	5741000	5976000
معدل البطالة	%27.30	%25.70	%23.70	%17.70

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات من: الديوان الوطني للإحصائيات.

إن التراجع المستمر في نسبة البطالة يجد تفسيره في قدرة القطاعات الاقتصادية على خلق مناصب الشغل، ومن أهم القطاعات التي ساهمت في التخفيف من نسبة البطالة في هذه الفترة نجد قطاع الخدمات حيث وفر تشغيل على مستوى الادارات العمومية بنسبة تفوق في الغالب 54٪، كما ساهم القطاع الفلاحي بنسبة تفوق في المتوسط 21٪، لكن المكننة وادخال المعدات الحديثة لخدمة القطاع حال دون استقبال المزيد من اليد العاملة، ثم نجد قطاع الصناعة وقطاع البناء بنسبة في المتوسطة تفوق 13٪ والاشغال العمومية بنسبة11%

2-مؤشرات البطالة في مخطط البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009)

بالنظر إلى الغلاف المالي المخصص للبرنامج نلاحظ بأن وتيرة النفقات العمومية أخذت منحنى متزايدا خلال فترة تطبيق البرنامج، بحيث عرفت أعلى زيادة عام 2006 بنسبة 79.7% مقارنة بسنة 2005، وتضاعفت أكثر من ثلاث مرات ما بين 2005 و2009 بسبب كثرة المشاريع الاستثمارية المبرمجة وهنا انعكس ايجابيا على توفير المناصب الشغل والتقليل من البطالة التي انخفضت نسبتها من 15 و30% سنة 2005 إلى 80 سنة 2007 30 سنة 2018 فاصله 20% سنة 2009 .

الجدول رقم 07: تطور حجم العمالة نشطة والعاملة ومعدل البطالة (2005- 2009)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009
حجم العمالة النشطة بالألف	10027	10267	10514	10801	10544
حجم العمالة بالألف	6222	6517	6771	7002	9472
معدل البطالة	%15.30	%12.30	%11.80	%11.30	%10.20

المصدر: سفيان دلغوف وعبد السلام حطاطش، أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر، دراسة تحليلية (2001- 2014) أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004) يومي 11و12 مارس 2013، الجزء الثاني، ص 70.

يتضح لنا من الجدول بأن استحداث مناصب الشغل في تطور مستمر خلال فترة تطبيق البرنامج بحيث انتقلت من 6222000 في سنة 2005 إلى 9472000 سنة 2009، أي بزيادة قدرها 3250000 عاملا، مقارنة بحجم العمالة النشطة التي لم ترفع سوى ب 517000 شخص في نفس الفترة، وهذا ما يفسر الاتجاه التنازلي لنسبة البطالة، ونشير بأن مناصب الشغل المستحدثة كانت مزيجا بين الدائمة والمؤقتة، كما تباينت نسبة انخفاض البطالة من قطاع إلى آخر، فأهم قطاع ساهم في امتصاص البطالة نجد قطاع الخدمات والتجارة بنسبة، تساوي في المتوسط 55.72 % تم تمويله في المرتبة الثانية قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة في المتوسط تساوي 14.46 %، وهذا يبين بان الدولة اتجهت أكثر نحو إنجاز المرافق والبنى التحتية لطرق، سكنات، مرافق صحية وتعليمية....الخ على حساب مناريه أخرى، ثم نجد القطاع الفلاحي الذي تراجعت مساهمته في خلق مناصب الشغل في هذه الفترة بنسبة في المتوسط تساوي 15.2% مقابل 21% خلال الفترة (2001-2006)، لظروف طبيعية كقلة الأمطار واهتمام الدولة بقطاعات أخرى منتجة للقيمة المضافة.

3-مؤشرات البطالة في برنامج توطيد النمو

تظهر النتائج المحققة في الميدان المتعلقة بتخفيف البطالة وتنشيط سوق الشغل لم تكن في مستوى الآمال والطموحات والأهداف المعلنة في بداية تطبيق هذا البرنامج بتوفير حوالي ثلاثة ملايين منصب شغل بحلول سنة 2004.

الجدول رقم 08: تطور حجم العمالة النشطة والعاملة ومعدل البطالة للفترة (2010- 2014)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014
حجم العمالة النشطة بالألف	10812	10997	11329	11569	11802
حجم العمالة العاملة بالألف	9735	9977	10224	10478	10738
معدل البطالة	%10	%9.25	%9.75	%9.43	%9.01

معطيات الجدول تبين بأن هذا البرنامج ساهم ولكن بدرجة أقل في التخفيض من حدة البطالة مقارنة بالبرنامجين السابقين، فقد ارتفعت حجم العمالة من 9735000 وظيفة سنة 2010 إلى 11802000 وظيفة سنة 2014، وهذا يتوافق والزيادة حجم العمالة النشطة التي ازدادت هي أيضا من 10812000 شخص سنة 2010 إلى 11802000 شخص سنة 2014، فعدد مناصب العمل التي تم توفيرها خلال فترة تطبيق البرنامج كانت في جدود المليون منصب شغل، أي تم تحقيق ثلث الهدف المعلن عنه والمقدر، 3 ملايين منصب شغل ولذلك لم ينخفض كثيرا معدل البطالة خلال فترة تطبيق البرنامج، فالانخفاض من 10% سنة 2010 إلى 9.27% سنة 2011 كان في حدود 0.73 % ليرتفع في سنة 2012 إلى 9.75% وينخفض في سنة 2013 إلى 9.43% ثم 9.01%، فهذا الانخفاض لم يصل إلى نسبة 1% وهو نسبة ضعيفة جدا مقارنة بالاعتمادات المالية المعتبرة المخصصة لهذا الغرض.

المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين السياسة المالية وتأثيرها على تدنية معدل البطالة خلال الفترات الدراسة في الجزائر

1- تحليل العلاقة في الفترة (2001-2004)[1]

يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة

[1]- هدى بن محمد، مرجع سابق.

الجدول رقم 09: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال فترة 2001 -2004

	2001	2002	2003	2004
معدل نمو الناتج الداخلي الخام%	2.7	4.1	6.8	5.2
معدل البطالة%	27.30	27.30	23.7	17.7
معدل التضخم%	3.5	2.2	3.5	4.6
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	7.06	4.37	8.84	11.12
الدين الخارجي (مليار دولار)	22.57	22.64	23.35	21.82

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات (التشغيل حوصلة احصائية (1962-2011)، بنك الجزائر (Bulletin atotistique de Bonque d'Alge=juin2006) ، التقارير السنوية لبنك الجزائر2002، 2003،2004، 2007.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن برنامج الانعاش الاقتصاد كانت له انعكاسات على مختلف المؤشرات الاقتصادية نجملها كما يلي:

- تحقيق معدلات نمو الناتج الداخلي الخام مقبولة حيث ارتفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام من 2.7%سنة 2001 إلى 5.2% سنة 2004، حيث حقق أعلى معدل نمو اقتصادي سنة2003 بمعدل 6.8%، وهذه المعدلات لم تحقق لمدة طويلة ويرجع ارتفاع أسعار النفط في الاسواق الدولية دور كبير في تحقيق هذه المعدلات.

- انخفاض معدلات البطالة من 27.30% سنة 2001 إلى 17.7% سنة 2004، ويرجع ذلك إلى إطلاق المشاريع التنموية التي تتطلب اليد العاملة لتنفيذها؛

- ارتفاع معدلات التضخم من 3.5%سنة 2001 إلى 4.6% سنة 2004، حيث عرفت سنة 2002 انخفاض للمعدل ب 2.2؛

- ارتفاع رصيد ميزان المدفوعات من 7.06مليار دولار سنة 2001 إلى 11.12 مليار دولار، فرغم ارتفاع واردات البلاد نتيجة لتشجيع الطلب المحلي وإنجاز المشاريع إلا أن ميزان المدفوعات

حقق نتائج إيجابية راجعة خاصة لتحسين أسعار النفط هذا الأخير الذي يعتبر العنصر الغالب ضمن إيرادات الدولة؛

– بقي الدين الخارجي في مستويات مستقرة حيث انتقل من 22.57 مليار دولار سنة 2001 الى 21.82 مليار دولار سنة 2004، وهذا يبين أن الجزائر لم تباشر في عملية تسديد ديونها الخارجية من خلال هذا البرنامج.

تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة.

الجدول رقم 10: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2005– 2009.

	2001	2002	2003	2004
معدل نمو الناتج الداخلي الخام	2.7	4.1	6.8	5.2
معدل البطالة %	27.30	27.30	23.7	17.7
معدل التضخم %	3.5	2.2	3.5	4.6
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	7.06	4.37	8.84	11.12
الين الخارجي (مليار دولار)	22.57	22.64	23.35	21.82

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات (التشغيل حوصلة إحصائية 1962–2011، بنك الجزائر(Bulletin statistique de la banque dAlgérie : juin 2012) التقاريرالسنوية لبنك الجزائر، سبتمبر2010.

من خلال جدول سابق يتبين لنا ان معدل الناتج الداخلي الخام هو انخفاض مستمر حيث انتقل من1.5% سنة 2005 إلى 2.4% سنة 2009 وهذا راجع إلى تراجع أسعار النفط بسبب نقص الطلب العالمي على المحروقات نتيجة الأزمة المالية العالمية سنة 2008.أما معدلات البطالة فقد واصلت في انخفاض حيث انتقلت منه 15.3% سنة 2005 الى 10.2%سنة 2009، وهذا راجع للتواصل المشاريع التنموية ضمن هذا البرنامج في حين نجد أن معدل التضخم.

عرف ارتفاعا مستمرا فقد انتقل من 1.9% سنة 2005 إلى 6.1% سنة 2009 ويرجع ذلك لارتفاع أسعار المواد المستوردة وفرض بعض الضرائب في قانون المالية 2009.

في حين عرف ميزان المدفوعات رصيدا موجبا وكان في وتيرة متصاعدة، حيث انتقل من 21.18 مليار دولار إلى 34.45 مليار دولار سنة 2008، لينخفض بحدة في سنة 2009 إلى 0.40 مليار دولار بسبب الأزمة المالية العالمية وانخفاض الطلب على المحروقات مما أدى إلى انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية.

انخفض الدين الخارجي منت 17.19 مليار دولار سنة 2005 إلى 5.61 مليار دولار سنة 2006، وهذا يبين أن الجزائر قد باشرت في تسديد ديونها الخارجية، لتستقر الديون في حدود 5.41 مليار دولار سنة 2009، وهذا بفضل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية.

3- تحليل العلاقة في الفترة (2010- 2014)

يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 11: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2010- 2014

يوضح الجدول التالي معدلات النمو الناتج الداخلي الخام ومعدلات البطالة خلال الفترة من (2014/ 2010)

	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو الناتج الداخلي الخام%	3.3	2.4	3.3	2.8	3.8
معدل البطالة%	10	10	11	9.8	سبتمبر:10.6
معدل التضخم%	3.91	4.52	8.89	3.26	2.92
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	12.15	19.70	12.057	0.133	-5.881
الدين الخارجي (مليار دولار)	5.7	4.41	3.67	3.39	3.73

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات (التشغيل حوصلة إحصائية 1962- 2011) و(الجزائر بالأرقام نتائج 2013-2015 نشرة 2016)، بنك الجزائر (النشرية الإحصائية الثلاثية سبتمبر 2017)، بنك الجزائر (Bulletin statistique de banque dAlgérie : juin 2012)

التقارير السنوية لبنك الجزائر: 2010، 2011، 2012، 2013، 2014.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن معدلات النمو الاقتصادي كانت متواضعة خلال فترة البرنامج وكانت متأرجحة مرة نحو الارتفاع ومرة نحو الانخفاض متأثرة بذلك بأسعار النفط في الأسواق الدولية.

عرفت معدلات البطالة استقرارا حيث انتقلت من 10 سنة 2010 إلى 10.6% في سبتمبر 2014، كما عرفت معدلات التضخم تذبذبا أيضا فقد ارتفع معدل سنة 2010 من 3.91 %إلى 8.89% سنة 2012 ليعاود الانخفاض سنة 2014 إلى 2.92%.

ارتفع رصيد ميزان المدفوعات من 12.5 مليار دولار سنة 2010 إلى 19.70مليار دولار سنة 2011 ليعاود الانخفاض سنة 2012 برصيد قدره 12.05 مليار دولار، لينخفض بعد ذلك بشدة في سنة 2013 برصيد قدره 0.133 مليار دولار، ليحقق عجزا في 2014 بي 5.881 مليار دولار متأخرا بانهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية في الوقت الذي عرفت فيه الواردات ارتفاعا كبيرا . في حين بقي الدين الخارجي في مستوى مستقر متجها نحو الانخفاض حيث انتقل من 5.7مليار دولار سنة 2010 إلى 3.730 مليار دولار سنة 2014 -4 .تحليل العلاقة في الفترة (2015-2019 (يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 12: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2015- 2016

يوضح الجدول التالي (معدل نمو الناتج الداخلي الخام+ معدلات البطالة والتضخم +ميزان المدفوعات + الدين الخارجي) خلال السنتين (2016/2015).

	2015	2016
معدل نمو الناتج الداخلي الخام	3.7	3.3
معدل البطالة	سبتمبر: 11.2	أفريل: 9.9، سبتمبر 10.5
معدل التضخم	4.78	جانفي 2016/ جانفي 2015: 5.04
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	27.54-	26.03-

الدين الخارجي (مليار دولار)	3.02	3.84

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات (Activité, emploi et chomqgeewseqtempre 2017, les comptes mationausctuimestriels 3 emetrinaes : 2017 consommation : Mois janvier 1016 : jévriex 2016)

بنك الجزائر (النشرية الإحصائية الثلاثية سبتمبر 2017).

من خلال الجدول السابق نلاحظ انخفاض معدل الناتج الداخلي الخام من 3.7 % سنة 2015 إلى 3.3 % سنة 2016 وهذا النمو المسجل كان بفضل نمو بعض القطاعات خارج المحروقات كالفلاحة والصناعة والبناء والأشغال العمومية والري، كما أن معدلات البطالة قد انخفضت من 11.2% في سبتمبر 2015 إلى 10.5 في سبتمبر 2016، ومعدل التضخم قد ارتفع من 4.78% سنة 2015 إلى 5.04% في جانفي 2016، أما ميزان المدفوعات فقد سجل عجزا حادا للسنة الثانية على التوالي بمبلغ قدره 27.54 مليار دولار سنة 2015، وهذا ما يعكس انهيار أسعار النفط باعتبار أن النفط يمثل أكثر من 95% من صادرات البلاد، لينخفض هذا العجز الى 26.03% مليار دولار سنة 2016 نتيجة استمرارية أسعار النفط في الانخفاض. بالنسبة للدين الخارجي فقد بقي مستويات مستقرة في حدود 3 مليار دولار وهي مستويات ضعيفة جدا.

كما عرف سعر الصرف الدينار الجزائري تراجعا عنه محسوسا أمام العملات الأجنبية، حيث تراجع أمام الدولار الأمريكي بنسبة 22% كما تراجع أمام الاورو بنسبة 9.3% سنة، 2015، ليتواصل هذا الانخفاض سنة 2016 بنسبة 3.2% أمام الدولار الأمريكي وارتفاع طفيف أمام الأورو بنسبة 0.6%، وهذا ما أدى إلى ارتفاع الأسعار وتفويض القدرة الشرائية للمواطن والإحساس بغلاء المعيشة.

كما عرفت سنة 2015 انخفاضا كبيرا في احتياطات الصرف الأجنبي لتصل إلى 114.3 مليار دولار، لتتواصل في الانخفاض سنة 2016 لتصل إلى 114.14 مليار دولار، وبالرغم من هذه الانخفاضات تبقى هذه الاحتياطات معتبرة وتبقي الوضعية المالية الخارجية للجزائر صلبة ومريحة نسبيا.

انخفاض أسعار المحروقات من خلال سنة 2014واستمراري خلال السنوات اللاحقة أدى إلى انخفاض عائدات الدولة المحلية والخارجية، وبالتالي سوف تستمر المديونية العامة الداخلية في الارتفاع ويزداد اللجوء التدريجي للمديونية الخارجية في المدن المتوسط والطويل في حالة استمرار الأزمة، ويزداد السحب من صندوق ضبط الارادات التي بدأت اراداته تتناقص، الأمر الذي يأثر حتما في تمويل البرامج التنموية والاستثمارية العامة في المخطط الخماسي 2015-2016.

وعليه فإن تنفيذ هذا البرنامج جاء في ظروف مالية جد صعبة تمر بها البلاد مما تطلب تجميد كل العمليات التي لم تنطلق والتي ليست من الضروريات إلا تلك العمليات ذات الأهمية القصوى، وقد قررت الحكومة غلق كافة صناديق التخصيص التي وجدت قصد تسيير وتأطير مشاريع الاستثمارات العمومية، وجعلها ضمن صندوق واحد، يضمن للحكومة التخلي عن تعدد الصناديق، وذلك في سياق سياسات ترشيد الانفاق العمومي التي تبنتها الحكومة كاستراتيجية بسبب تراجع مداخيل الدولة.

خلاصة الفصل

يتضح مما سبق الإشارة إلى أن الجزائر اتخذت مسارين للسياسة المالية من السياسة التوسعية والسياسة المالية الانكماشية، وبذلت مجهودات جبارة لدفع مسار التنمية، وذلك ما تعكس المجالات المتعدد التي تضمنتها مختلف البرامج التنموية ما 2001 إلى 2019، حيث تم التركيز بشكل أساسي على تعزيز التنمية البشرية وتطوير وتوسيع البنية التحتية بجانب رفع كفاءة الإقتصاد الوطني وتعزيز آليات الحكم الجيد.

وبالرغم من سعي الحكومة لتنشيط الاقتصاد الوطني وخلق الملايين من مناصب شغل إلا أن القطاع العمومي لايزال يستقطب الحصة الأكبر من الوظائف المستحدثة التي تندرج في مجملها ضمن إطار برامج الحماية الاجتماعية كعقود الإدماج الخاصة بالمتخرجين من الجامعات وفي مقابل ذلك تبقى مساهمة القطاعات الإنتاجية متواضعة في استحداث فرص العمل، وعليه نستنتج بأن الانخفاض المحقق في معدل البطالة بحاجة لمزيد من الدراسة والتحليل فيما يتعلق بطبيعة الوظائف وديمومتها.

الخـــاتمــة

الخاتمة:

سعت هذه الدراسة في ابراز دور السياسة المالية في الحد من البطالة وذلك من خلال الإشكالية التالية: ما هو دور السياسة المالية في الحد من البطالة؟ للوصول الى الهدف قسمنا هذا البحث الى ثالث فصول تناولنا من خلال الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية اما الفصل الثاني: تناولنا في الإطار النظري للبطالة والنظريات المفسرة لهما اما الفصل الثالث: فقد تناولنا فيه اثر السياسة المالية على الحد من البطالة.

اختبار الفرضيات:

ومن خلال ما تقدم في البحث استطعنا اختيار الفرضيات ويتضح على النحو التالي :

الفرضية الأولى: أثبتت الدراسة صحة الفرضية بفعالية السياسة المالية في معالجه مشكلة البطالة وذلك بزيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب بحيث يؤدي ذلك الى زيادة الاستثمار الذي بدوره يخلق مناصب شغل جديدة.

الفرضية الثانية: اثبتت الدراسة صحة الفرضية نوع السياسة المالية توسعية وذلك راجع الى زيادة الإنفاق الحكومي فترة-2001-2019 نتيجة زيادة الإيرادات العامة وبصفة خاصة الإيرادات النفطية كنتيجة للارتفاع أسعار النفط.

الفرضية الثالثة: اثبتت الدراسة صحة الفرضية خلال التحليل وذلك من خلال اتباع الحكومة برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2019 وذلك من أجل زيادة مناصب شغل عن طريق الزيادة في الإنفاق العام وتخفيض الضرائب التي تهدف الى زيادة الطلب الكلي الفعال وذلك من خلال تنشيط العرض وخلق مناصب شغل.

نتائج البحث:

يمكن عرض النتائج الموصل اليها كما يلي:

- يوجد اختلاف بين المدارس الاقتصادية في المدرسة الكلاسيكية ترفض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويرون أنه لا يمكن في أي حال من الأحوال وجود حالة بطالة وجدت تكون اختيارية تنشأ بعدم قبول بمستوى أجر سائد، أما المدرسة الكنزية يرفضون فكرة عدم تدخل الدولة وضرورة التدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويرى اصحاب المدرسة الكينزية أن هنالك امكانية في كون الاقتصاد في توازن مع وجود حالة البطالة وهذه الأخيرة هي بطالة اجبارية تنشأ بسبب وجود قصور في الطلب الكلي الفعال؛

– إن الهدف من برامج الإنفاق التي تم إطلاقها في الفترة 2001–2019 هو لتدارك التأخر المسجل في جميع القطاعات من أجل النهوض بالاقتصاد؛

– ساهمت برامج الإنفاق في تنشيط الطلب الكلي وتحقيق الزيادة في العرض، سمح ذلك في زياده خلق مناصب شغل والتخفيف من معدلات البطالة؛

– إن الآليات المنتهجة من قبل الدولة في التخفيف من البطالة عن طريق آليات الدعم كان لها أثر في تراجع معدلات البطالة ولكن بنسب منخفضة وذلك راجع إهمالها القطاعات المنتجة ولكن بدأت الدولة مؤخرا بالاهتمام بقطاع الفلاحة والصيد والصناعة؛

من خلال التحليل اثبتت الدراسة أن مشكلة البطالة بالرغم من انخفاض معدلات الى مستوياتها الدنيا إلا أنها تبقى مؤجلة وذلك نظرا لعدة أسباب منها:

- انتشار البطالة في القطاعات الخدماتية وخاصة القطاعات الإدارية؛
- الاعتماد على قطاع المحروقات بشكل كبير وهذا ما يبقيها عرضة للصدمات السلبية لأسعار النفط.

التوصيات:

–التقليل من اعتماد على المداخيل البترولية لتمويل الإنفاق الن اي تراجع في الأسعار يسجل تعثر في المشاريع و يجب عليها التنويع في المصادر بتحفيز القطاعات الإنتاجية كالصناعة أو الزراعة او الصناعات الصغيرة والمتوسطة؛

– ترشيد النمو الديمغرافي باستخدام اساليب التوعية لأهمية تباعد الولادات، مما يسمح ذلك بخلق التوازن بين الفئة النشطة ومناصب العمل المقترحة؛

–التقريب أكثر بين عارضي وطالبي العمل وهذا من خلال تفعيل دور مكاتب تشغيل الشباب ومكاتب البحث عن العمل واعطاء الأولوية للاستثمارات ذات الطابعة الإنتاجي والمشاريع المستثمرة في قطاعات الفلاحة والتنمية الريفية؛

–تشجيع القطاع الخاص لخلق فرص عمل أكبر وذلك من خلال تقديم تحفيزات (تخفيض الضريبة) في القطاعات الإنتاجية بدل القطاعات الخدماتية.

افاق الدراسة:

يمكننا القول ان هذه الدراسة ما هي محاولة منا لإبراز أهم الآليات والأدوات المنتهجة للحد من مشكلة البطالة، لكن تبقى لها بعض النقائص، كما تعتبر بمثابة محاولة اخرى لفتح المجال لبحوث ودراسات اخرى حول هذا الموضوع الذي يبقى مجاله واسع للدراسة والتعمق في البحث وفي هذا الصدد يمكننا ان نقترح بعض المواضيع التي تبينت لنا من خلال هذا البحث وأنها يمكن أن تكون بداية لمواضيع اخرى جديرة بالدراسة والاهتمام نذكر منها ما يلي:

- مساهمة السياسة النقدية في معالجة البطالة- حالة الجزائر-

-حوكمة السياسة العامة للتشغيل وتأثيرها على البطالة في الجزائر 1999- 2014

- التحليل النظري والكمي لظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2006- 1990.

قـــائمـــة المراجـــع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. إسماعيل عبد الرحمن، محمد حربي موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، ط1، دار وائل، عمان، 1999.
2. حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط4، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
3. الدكاترة محمود الوادي، إبراهيم خريس–نضال الحواري– ضرار العتيبي، الأساس في علم الاقتصاد، ط1 الطبعة العربية، (عمان– الأردن: دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، 2007).
4. رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2013.
5. رفاه شهاب الحمداني، نظرية الاقتصاد الكلي، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، عمان،2014.
6. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، ط 1، (الكويت، عالم المعرفة، 1978).
7. صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي (دراسة المفاهيم والأهداف والأولويات)، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006.
8. صلاح عبد الحميد علي، الركود الاقتصادي والبطالة، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد الحادي عشر– يناير 2014، جامعة الأزهر، مصر.
9. فرحات غول، مدخل إلى الاقتصاد، ط1، (القبة القديمة_ الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2017).
10. محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003.
11. محمد نجاة الله صديقي، تدريس علم الاقتصاد الإسلامي (المالية العامة)، ط1، مطابع جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2007.
12. محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الكلي، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013.
13. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ى2009.

14. ناصر دادي عدون–عبد الرحمان العايب البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي الاقتصاد– من خلال حالة الجزائر–، ط1،(الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010).

ثانيا: المذكرات والأطروحات

1. أوكيلي إلهام، مساهمة السياسة النقدية في معالجة البطالة– حالة الجزائر– مذكرة نيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد نقدي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان–، السنة الجامعية 2016–2017.
2. آيت عيسى، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم (سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، سنة التخرج 2010.
3. بوزار صفية أ. كسيرة سمير، آثار ظاهرة البطالة على النمو الاقتصادي، مجلة المناجر، العدد الأول (1)، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
4. تواتي طارق – كوت حمزة– رداد علي، دور السياسة المالية في معالجة البطالة بالجزائر لفترة (2000–2016)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، 2017–2018.
5. شوقي فوزي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية–التحليل النظري والكمي لظاهرة البطالة في الجزائر خلال فترة (1990–2006)، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي–، سنة التخرج 2008–2009.
6. غزالي ظريفة، مسار السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط دراسة تحليلية للفترة (2010– 2017)، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 45 قالمة، السنة الجامعية 2018/ 2019.
7. لاحقي ربيعة–عمارة وسام، مذكرة شهادة الماستر حوكمة السياسية العامة للتشغيل وتأثيرها على البطالة في الجزائر 1999–2014، كلية الحقوق، جامعة أحمد بوقرة–بومرداس–سنة التخرج 2014 –2015.

8. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف-2012-2013.
9. مقدم سلمان- أميرة عبد الله، مذكرة ماستر البطالة والتضخم حالة الجزائر 2000-2015، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، سنة التخرج 2015-2016.
10. مقدم سلمان_ أميرة عبد الله، البطالة والتضخم حالة الجزائر 2000- 2015، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان-، سنة التخرج 2015-2016.

ثالثا: المجلات الدورية

1. بلقاسم لطيفة- عياش زبير، مساهمة السياسة النقدية والسياسة المالية في النشاط الاقتصادي حالة الجزائر (2000- 2015)، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 4 العدد 3 (2017)، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.
2. معيزي قويدر، دور البرامج التنموية في مكافحة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 81، جوان (2018)، جامعة البليدة 2، لونيسي علي، الجزائر.
3. هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)،مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس (2020)، جامعة عبد الحميد مهري-قسنطينة-2- الجزائر.

رابعا المراجع بالغةالفرنسية

1. Philip,A ,Klein, the Mangement of Market, Oriented Econmics A comparative Perspective Wads wor the Publishing company, Belont, California, 1973.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: Economie

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: مصعب يزاف المولود(ة) بتاريخ: 1996/07/29 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 198398386 الصادرة بتاريخ: 2016/04/27 عن: دائرة أولاد دراج

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: اقتصاد تخصص: نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: دور السياسة المالية في الحد من ظاهرة البطالة

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/25

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

ملخص:

تعتبر السياسة المالية من الأدوات الاقتصادية التي تملكها الحكومة فبواسطة السياسة المالية يمكن الحد من ظاهره البطالة فعالجنا في دراستنا هذه دور السياسة المالية في الحد من مشكله البطالة ويروي هذا البحث الى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها محاولة التعريف بالسياسة المالية وأهم أهدافها وأدواتها، وأيضا محاولة التعريف بالبطالة وأهم أسبابها وطرق قياسها تبيين مفهوم السياسة المالية والبطالة والعلاقة بينهما في الفكر الاقتصادي ومن بين النتائج المتوصل إليها في نهاية هذه الدراسة أن ادوات السياسة المالية المتكونة من الإيرادات العامة والإنفاق العام بالإضافة الى الموازنة العامة لها دور فعال في تخفيض البطالة وفي تعديل الهيكل الاقتصادي والاجتماعي أما من خلال معالجتنا للشق المتعلق بالجزائر لاحظنا رغم من تمكن الجزائر من تحسين معدلات البطالة وذلك بتخفيض نسبتها، وضخ مبالغ مالية هائلة وبذل مجهودات كبيرة في البرامج التنموية لرفع مستوى التنمية وتحسين معدلات النمو الاقتصادي على المستوى الكلي في البرامج التنموية إلا أنها لا تزال تعاني من مشكل كبير باعتمادها على قطاع المحروقات الذي سوف يبقيها عرضة للصدمات السلبية لأسعار النفط مما يستدعي تنويع مصادر الإيرادات تحقيق نمو اقتصادي كلي في الجزائر مستقبلا والقضاء على البطالة مع مرور الوقت وخلق مناصب شغل.

الكلمات المفتاحية:السياسة المالية، البطالة، البرامج النفقات العامة، الإرادات العامة.

Abstract:

Fiscal policy is one of the economic tools owned by the government. By means of fiscal policy, the phenomenon of unemployment can be reduced. We addressed in this study the role of fiscal policy in reducing the problem of unemployment. Unemployment and its most important causes and ways to measure it Explain the concept of financial policy and unemployment and the relationship between them in economic thought. Among the results reached at the end of this study is that the financial policy tools consisting of public revenues and public spending in addition to the general budget have an effective role in reducing unemployment and in modifying the economic and social structure. Through our treatment of the part related to Algeria, we noticed that although Algeria was able to improve unemployment rates by reducing its percentage, pumping huge sums of money and making great efforts in development programs to raise the level of development and improve economic growth rates at the overall level in development programs, it still suffers from a major problem. Relying on the hydrocarbon sector, which will keep it vulnerable to the negative shocks of Oil prices, which requires diversification of revenue sources, achieving macroeconomic growth in Algeria in the future, eliminating unemployment over time, and creating jobs.

Keywords: fiscal policy, unemployment, public expenditure programs, public will.